

الفصل الثاني

أسباب التدهور

١ — فساد الملوك واستبدادهم

٢ — تنافس طلاب الملك وترفعهم :

لم تقم الدولة الإسلامية على العصبية ، كما هي الحال في دول العصور الغابرة ؛ بل إن صاحب الدعوة حارب من أهله وقبيلته ، ولم يؤمن بدعوته في مكة إلا عدد قليل من الضعفاء الذين أخفوا إيمانهم حتى أعزهم الله بإيمان عمر بن الخطاب . ثم لاحت بشائر النصر بدخول كثير من أهل المدينة في الإسلام ، طوعاً لا كرهاً . كذلك لم تكن دولة المسلمين دولة استبداد وعسف ؛ فإن محمداً لم يكن إلا رسولا يدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة ، ويجادل القوم بالتي هي أحسن . ومع مقام النبوة ومكانتها في القلوب لم يكن أصحاب الرسول نفرأ من العبيد المستضعفين المرائين ؛ بل كانوا أحراراً أقوياء أشداء في الحق لا يكتمون رأيهم وشوراها ، وكان الرسول يستمع إليهم ، ويأخذ برأيهم في أمور دنياهم متى وجدها حقاً . وهكذا شهد العالم كيف حقق الإسلام أسنى نظم الحكم ، ونعنى به حكم الشورى ، ذلك الحكم الذي لم يتحقق في أمم العالم إلا في عصور متأخرة ، وبعد ثورات رهيبية مدمرة ، أريقَت فيها دماء الأبرياء وغير الأبرياء .

ولم يكن قيام هذا النظام الجديد ممكناً إلا بعد القضاء على روح العصبية

التي طالما فرقت بين القبائل ، وحالت دون قيام حكم سياسي مستقر .
وبالفعل حطم الإسلام هذه العصبية ، فأصبح الطريق ممهداً أمام نشأة
أمبراطورية كبرى لم يشهد أحد قط أنها تنشأ في أقاليم جرداء ، وبين ملك
عريض للفرس في الشرق ، وأمبراطورية عظمى للرومان في الغرب ؛ ثم شهد
بعد ذلك أنها تستطيع القضاء على هذين العملاقين في حروب خاطفة .
ولنما نجح الإسلام هذا النجاح الذي يشبه ما تدبجه أقلام أصحاب الأساطير
لأنه محاً النعرة الجاهلية ، وسخر من هؤلاء الذين يتفاخرون بالأنساب
والألقاب ، وجعل الناس سواسية لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ،
فأصبحت الإخوة الإسلامية تغني عن رابطة العصب والجنس .

لقد جاء المسيح ينشر وينادي بالإخاء والمساواة ، ولكن محمداً هو الذي
حقق ذلك بالفعل . ثم درج خلفاؤه الراشدون على سنته ، فاختر الخليفة
الأول بالشورى ورفض الخليفة الثاني أن يعين خلفه على غرار ما فعله معه
سلفه ؛ بل أحب أن يختار المسلمون أفضل أهل الحل والعقد من بينهم .
ثم أطلت الفتنة برأسها ، في ثوب العصبية التي تريد استرداد مكانتها . فمال
الخليفة الثالث إلى بني أمية ؛ فثار المسلمون لهذا الميل ، فقتل عثمان . لكن
لم تجتمع الكلمة بعد حدوث هذا الصدع ، ونشبت الحروب الأهلية بين
المسلمين ؛ فريق منهم يريد نصر الخليفة الرابع ، وفريق يطالب بدم
ابن عفان ، ويتخذ ذريعة للاستئثار بالملك . وكتب النصر لهذا الفريق
الآخر . فاسترد المسلمون هدوءهم إلى حين واستأنفوا الفتوح ، فسارت
الجيش ، حتى بلغت حدود البرانس وبحر الظلمات .

غير أن هذه القوة العارمة كانت تخفي وراءها جرثومة الانحلال . فقد

تقبل المسلمون نظام الملكية الفردية، طوعاً أو كرهاً، فأتجهوا قُدماً نحو حكم المستبدين . ولم ينظروا بعين البغض إلى العصية التي محاهها دينهم ، وأحياها شقاقهم . فاحتد الصراع بين طوائفهم ، من يمينين وقيسين . ثم تطرق الوهن إلى أصحاب الملك نفسه ، فهب نفر من طلاب السلطان يدعون لآل البيت ؛ وحتى هؤلاء لم يكنوا على وفاق فيما بينهم . ثم انتهى الأمر بأن قفز بنو العباس إلى عرش الخلافة . حقا كان أمراء هذه الأسرة يسمون خلفاء المسلمين ، لكنهم كانوا في الحقيقة ملوكا ، وملوكا مستبدين ، أكثر منهم خلفاء راشدين . وعجز هؤلاء الملوك بدورهم عن جمع الكلمة ، فخرجت من أيديهم بلاد الأندلس ، واستوى الملك فيها لبني أمية ، ولم يكن هذا الانقسام خيراً ل هؤلاء ولا هؤلاء ؛ بل مهد لضعف المسلمين جميعاً ، ملوكاً ورعايا . فانقسمت الأمة الكبرى إلى دويلات أكثر عدداً ، وأشد وهناً ، يسيطر على كل دويلة منها ملك مستبد يملك حق الحياة والموت في رعيته ، ولم يعد لدى المسلمين عن حكم الشورى والإخاء والمساواة سوى صدى بعيد خافت ، لا يشير لديهم نخوة ، ولا يحفزهم إلى الرغبة في العودة إلى ما كانوا عليه من عزة وبأس شديد .

وليت هؤلاء الملوك اتفقوا فيما بينهم على تقسيم الأمة الإسلامية ، على أن يكونوا يداً واحدة ، مع استبداد كل واحد منهم بإقليمه ! وليتهم أبقوا على الفكرة الإسلامية الكبرى ، وهي أن لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم ! لكن جرى الأمر على غير ما كان ينبغي ؛ فملك الزهو عليهم أنفسهم . وظن كل واحد منهم أنه أحق بالملك من سواه . فبدأت الغارات من جانب وآخر . فإذا عجز أحدهم عن أن ينال من صاحبه ، أو أن يدفع عن نفسه

استعدى عليه الأجنبي . ذلك أن هؤلاء الأمراء كانوا يرون في الملك والاستبداد مطمحاً دونه أى مطمح ، ويلمسون في أنفسهم وفي ضمائرهم أن لقب الملك أو الأمير أعز عليهم من وحدة المسلمين وقوتهم . وتاريخ المسلمين حافل بأمثال هؤلاء الملوك الذين احتفظوا بلقب الإمارة على أسنة رماح الأجانب . ويستطيع كل مسلم أن يعثر في تاريخ بلده على مثال أو أكثر من هذا القبيل . وهذا هو الذى قضى على ملك المسلمين فى الأندلس ، وقوض سلطانهم فى الهند ، وألحق بهم الوهن فى جميع بقاع الأرض . فقد لهما الملوك بشهواتهم عن أمر رعاياهم ، فخربت الديار ، وبطلت الصناعات واندثر العلم وساء الخلق . ومن قبل شكوا أرباب العلاء من ظلم الملوك وترفعهم ، وضاق باستخذاء الأمة لهم :

مُلِّىَ الْمَقَامُ فَكَمْ أَعَاشِرَ أُمَّةٍ . أَمَرْتُ بِغَيْرِ صَلَاحِهَا أَمْرًا وَهَآ
ظَلَمُوا الرِّعِيَّةَ وَاسْتَجَازُوا كَيْدَهَا فَعَدُوا مَصَالِحَهَا وَهَمَّ أَجْرًا وَهَآ

فهم كل ملك أو أمير منهم أن يحيا حياة الدعة والترف ، وأن ينعم باللهو واللعب ، وأن يحيط نفسه بمظاهر العظمة التى يظنها فى كثرة الخدم والحشم ، والقصور التى تتطامن أمامها قصور ملوك الأمم الضافرة المستعمرة . ويحسب الأمير أو الملك منهم أن عمله ينحصر فى استنزاف قوى شعبه وفى تسخيرهم واسترقاقه ، مع أن مجال العمل الذى يعود على أمة بالخير أوسع من أن تكفى حياته وحياة سلسلة من أحفاده فى القيام به . وكم سمعنا ورأينا من بذخ ملوك الشرق ، وخاصة ملوك المسلمين ، حينما تأخذهم لوثة التشبه بملوك الغرب ، فإذا دعوا أحداً من هؤلاء إلى زيارة بلادهم لم يدخروا

قليلا ولا كثيراً في التظاهر بالأبهة والعظمة ، ولم يدعوا منفذا إلى الإنفاق والإسراف إلا هرعوا إليه . مع أن نظرة واحدة إلى بؤس رعيّتهم وعريها تكفي في اطلاع الأجنبي على حقيقة أمر هؤلاء الملوك وتفاهة شعريهم الذين تصرف مقاديرهم وتستلب أرزاقهم ، وهم قانعون راضون بالذل والهوان . فالبذخ والإسراف غاية هؤلاء الملوك ، لكنهم أكثر الناس شحاً عند ما ينبغي لهم أن ينفقوا شيئاً يعود على أمتهم بالخير ، أو يكسبها شيئاً من احترام الآخرين . وهكذا حرص هؤلاء الملوك على الدنيا ، واختلفوا فيما بينهم ، وكان عليهم أن يتحدوا حتى ينهضوا بأمتهم .

ومن قبل شهد الأفغانى بذخ إسماعيل ، وإسراف ناصر الدين شاه ، ولمس القطيعة بين الأتراك والأفغان ، فأخذ الغضب لموقف ملوك المسلمين الذين نسوا أوطانهم ، ولم ينسوا أنفسهم : « أما وعزة الحق وسر العدل ، لو ترك المسلمون وأفسهم بما هم عليه من العقائد مع رعاية العلماء العالمين منهم لتعارفت أرواحهم ، واثقلت آحاديهم . ولكن وآسفاه تخلفهم أولئك المفسدون الذين يرون كل السعادة في لقب أمير أو ملك ولو على قرية ، لا أمر فيها ولا نهى . . وما ردّ الأفكار عن الحركة ، وما أقعد الهمم عن النهوض إلا أولئك المترفون ؛ يحرصون على طيب في المطعم ولين في المضجع ، وتطاول في البنيان ، وتفاخر بالخدم والخول ، ولا يراعون في حرصهم على ما بعد يومهم ، ويحافظون على لقب موضوع ورسم متبوع ، يقنعون منه بالاحتفال لهم بالمواسم والأعياد ، وهز الرؤوس وثنى الأعطاف تعظيماً وتبجيلاً ، ثم تذيل الأوراق الرسمية بأسماء ليس لها مسميات . . . أولئك صاروا

في أعناق المسلمين سلاسل وأغلالا ، يحبسون هذه الأسود عن فريستها بل يجعلونها طعمة للشعالب . » (١)

ب — جهل الملوك وغرورهم :

وبما ضاعف بلاء المسلمين أن ملوكهم ليسوا في الأعم الأغلب على شيء من العلم الذي ربما هذب الطبع ، وأوحى بفكرة الإصلاح ، ونأى بصاحبه عن الكبر والزهو ، وصرفه عن المباهاة بالعظمة وسط قوم من البؤساء الجياع . وإذا اجتمع الميل إلى الترف مع تأصل الجهل لم يكن لأحد أن يتوقع خيرا من ملوك يضللون أنفسهم قبل كل شيء ، ثم يضللون الناس من بعدهم . ولو أن ملكا من هؤلاء غنى بتربية خلفه ، ورغب في تنشئته على الخير والعلم فلربما أحسن إليه أجل الإحسان . لكن هذا مالا يتفق مع ما جرت عليه عادة ملوك المسلمين الذين لا يقرّبون عالما ، ولا يحفلون بنبوغ ، ولا تقسح صدورهم لسماع نصيحة من مفكر رشيد ، ولا يرتضون لأبنائهم أن يكونوا خيرا منهم ؛ إذ يحسبون أنهم أقدر الناس على تصريف أمور الملك ، وأن الدم الذي يجري في عروقهم ، وهو في ظنهم دم من نوع آخر ، يغنيهم ويغني ذريتهم عن العلم الذي قد يسمو ببعض أبناء الشعب مع كثرة الجهد والصبر ، ولكنه لا يعدل ما يمتاز به الملوك عن الدهماء من إصالة المجد ، ولطف العناية الإلهية التي أرادت لهم أن يكونوا ملوكا . لقد بنى لهم آباؤهم مجداً — عريضا أو غير عريض — وليس بعزيز عليهم أن يحتفظوا به ، ولا سيما إذا كان محكوموهم جماعة من الأرقاء المتخاذلين الذين ورثوهم فيما ورثوا أيضاً .

(١) العروة الوثقى ١٥٢ — ١٥٥

ويؤدى الجهل والغرور كل إلى غايته ، وقد تتحد هذه الغاية فى أكثر الأحيان ؛ إذ تتراكم الأخطاء ، وتشح موارد المال ، وتضجر الرعية ، ويتربق العدو فرصة سانحة ، ويدب الطمع فى قلوب طلاب الملك . غير أن ما يقلقهم من بين هذا كله إنما هو المال الذى يريدونه لإشباع نزواتهم التى لا تعرف حداً . وليس تحصيل المال بالأمر العسير ، إذ يكفى أن تفرض الضرائب الجديدة ، أو تمنح الامتيازات لدولة أجنبية طامعة ، أو تباع أسهم شركة من الشركات ، أو تقتصب ضياع كبير من السكبراء . وماذا عليهم أن يفعلوا هذا أو أكثر منه ، طالما لا يجدون من يقف أمامهم ليقول لهم رفقا بالعباد .

وأكثر خطراً من هؤلاء الملوك الجهلاء ، الذين ينزلون الضر بأنفسهم كما ينزلونه بأوطانهم ، جماعة من الملوك الذين يضلون عن علم ، ولا يشغلهم أن يستقر الملك من بعدهم لأبنائهم ، وإنما يعينهم أن ينعموا ما استطاعوا فى أثناء حياتهم ، وأن يلهوا بمقادير أمتهم والسخرية منها . وكثيراً ما يغرر هؤلاء برعاياهم ، ويحاولون القضاء على روح المقاومة عندهم ، فيتظاهرون ، أول الأمر ، بأنهم ملوك مصلحون ، لا يريدون شيئاً سوى العمل على رفعة الوطن والنهوض به ، والإسراع بإدخال النظم السياسية الحديثة التى تخفف من أعبائهم ، وتشرك الشعب معهم لى يحكم نفسه بنفسه ، عن طريق اختيار من يمثلونه لتصرف شئون الدولة . وتنخدع الرعية بما يلقى فى روعها ، فتسلم قيادها ، وتختار ممثليها ثم تركز إلى الدعة ؛ بينما ينصرف صاحب الملك إلى حبك المؤامرات لتمزيق وحدتها ، وبث الضغينة بين أحزابها . وكثيراً ما ينجح فى خديعة رؤساء هذه الأحزاب ، ولو كانت معارضة لطغيانه ،

فيقر بهم حيناً ، ويبيدهم حيناً ، ويلوِّح لهم بالحكم ، ثم يُبدِّل به عليهم ، فيتطامن
الآبى ، وينساق مع غيره ، لى يترامى على أقدام المستبد يؤكد له ولاءه
وطاعته ، حتى ينال شيئاً من الغنائم بعد طول الحرمان .

فإذا استطاع الأمير أو الملك أن يحطم كبرياء المتكبرين من المستوزرين
أخذ يضرب بعضهم ببعض ، يوليههم ويعزلهم متى شاء ، وتحزن الأمة
وتفرح ، وتشقى وتسعد ، لذهاب مستوزر أو مجئ آخر ، وهى لا تدرى
أن وزراءها جميعاً قد نسوها ، وأنهم ليسوا إلا قطعاً من الدمى التى تحركها يد
يتظاهر صاحبها بالإصلاح ، وبالتلطف على النهوض بالأمة والسير بها إلى مدارج
العلا ! ويقفه هذا المستبد بين حاشيته طرباً لنجاح حيلته ، مع أنه يسوق
نفسه إلى الهاوية ؛ فهو يظن أنه أكثر الناس ذكاء ، وأطرهم باعاً ، وأقدرهم
على اللعب بمصير أمته ، لكنه لا يفعل فى الحقيقة سوى أن يجعل بهدم ملكه
ودنياه ، ولا يدفعه إلى ذلك المصير الرهيب سوى الغرور ، وهو داء عز
أن يرجى له شفاء .

ومن مظاهر الجهل والغرور أن الأمير الشرقى يعبد الألقاب ويحرص عليها
أكثر من حرصه على ملكه . وقد عرف المنافقون تقدير الملوك لهؤلاء الذين
يخلعون عليهم صفات العظمة والشرف فافتنوا فى اختراع الألقاب لهم .
وإذا أنت قرأت صحيفة من صحف البلاد الإسلامية واطلعت على الجمل الطويلة
التي تفيض ملقاً ، والتي تسبق صغائر الأمور التي يقوم بها الملوك ، لمثلت عجباً .
ولو ترجمت هذه العبارات إلى لغة أجنبية لجار الناس فى فهمها ؛ إذ ليس من
عادتهم أن يروا مثل هذا البذخ فى جمع ألقاب الشرف والجلالة والعصمة

والمجد والنبيل لو صف ملك ، أو شبه ملك ، يعلم الناس جميعاً خيائته وسفه رأيه ، وحمقه وخسته ، وبعده عن الشرف والنبيل .

كذلك عرف المستعمرون غرور أمراء المسلمين ، فسلبوهم ملكهم ، وأبقوا لهم مظاهر الملك وألقابه فقرسبها هؤلاء عينا . ومن قبل عجب الأفغانى لسذاجة هؤلاء الملوك وجهلهم فقال : إنه « إذا سلب الأمير الشرقى ملكه وماله وجرد من جميع حقوقه ، وبقى له لقبه ولو احق لقبه فهو فى سكرة من لذة ما بقى له ؛ وفى ذهول عما سلب منه . هذه خلة عرفها الإنكليز فى كل أمير شرقى . فلم لا يقرون أعينهم بحفظ هذه الأسماء ، بعد ما جردت من حقائقها ، وأى داع يدعو رجال الإنكليز لإزعاج قلوب الأمراء بنزع هذه الألقاب ؟ إن اللقب الضخم حصن حصين يسجن فيه الأمير الشرقى ، وجب عميق يلقى فيه ، وهو يظنه جنة عرضها السموات والأرض . »

وقد سرت عدوى الغرور إلى الخاصة والعامة ؛ بل إلى نفر من العلماء الذين لا يحترمون عليهم ، أو يتجاهلون أن الحياء أهم صفات العالم . فأصبح القوم جميعاً يتنافسون فى الحصول على الألقاب ؛ وإن لم تمنح لهم منحوها هم لأنفسهم ؛ إذ يظنون أنهم يزدادون بها شرفاً ومكانة فى أعين الناس ، مع أنهم لا يخدمون أحداً ، ولا سيما إذا حمل اللقب الغريض ذو الجهد أو الشرف الهزيل . لكن ما دام الشرف يمنح دون استحقاق ، وما دام المجد ينال عفواً ودون جهد ، فلا ضير إذن من أن تباع الألقاب وتشتري . فإن أعوز المال فلا أقل من أن يراق ماء الوجه ، وأن تدبج مدائح الملق والنفاق . فالطامح إلى اللقب إما غنى يستطيع أن يشتريه ، وإما رجل لا حياء له ، يقبل على الملوك يطريهم بما ليس فيهم أو بضد ما هم عليهم ،

فيصفهم بأنهم المصلحون العادلون المشفقون على رعاياهم ، مع أنه يعلم في قرارة نفسه ، كما يعلم الناس جميعاً ، أنه أول المنافقين .

ح — خيانة الملوك :

لقد عاش الأفغانى فى عصر تألبت فيه الدول الأوروبية على الأقطار الإسلامية ، وبدأت تعد العدة فيه لاقتسام الدولة العثمانية . ولم يكن جمال الدين بعيداً عن مجال الحوادث التى اهتز لها الشرق فى ذلك الحين ؛ فإنه شهد فى بلاده كيف اختلف الأمراء فيما بينهم ، وكيف نجح شير على خان فى اغتصاب الملك بعون الإنجليز . ثم اضطر إلى مغادرة البلاد الأفغانية إلى قطر إسلامى آخر كان الإنجليز يعدون العدة للاستيلاء عليه ، وهو مصر . وهناك رأى رأى العين إسراف إسماعيل وبذخه وغروره . ثم اشترك فى إثارة رأى العام ، ضد هذا الملك الذى كان يقود بلاده إلى الهاوية . وكان له نصيب فى خلعه وتولية توفيق باشا الذى تعاهد معه من قبل على الإصلاح السياسى والاجتماعى والوقوف فى سبيل أطماع إنجلترا وفرنسا . لكن توفيق خان العهد ، وغدر بصاحبه ونفاه من مصر . كذلك وجد الأفغانى فى إيران نموذجاً آخر من السفه والخيانة جمع بين صفات إسماعيل وتوفيق ، ونعنى به ناصر الدين شاه ، الذى أغرق بلاده فى الدين ، ثم أخذ بمنح الإمتيازات لكل من إنجلترا ولروسيا ، لولا أن أوقفه الأفغانى عند حده بإثارة رجال الدين عليه أولاً ، ثم بالحض على قتله فيما بعد .^(١)

فإذا تحدث الأفغانى عن سفه ملوك المسلمين وخيانتهم فإنه لا يعالج الأمر

(١) إرجع إلى كتابنا جمال الدين الأفغانى ، حياته وفلسفته .

من الوجهة النظرية ، وإنما يتحدث حديث الخبير المطلع الذى يرجع النتائج إلى أسبابها ، والذى يستنبط من التاريخ عظمته ودروسه . لقد وصف بعضهم جمال الدين بأنه ثائر لا يرضى سوى أن يهيج النفوس ويبعث الفتنة فى كل مكان حل به ؛ وهذا هو ما وصفه به الأجانب الذى لقوا من عدائه أكثر مما لقوه من أى رجل آخر . لكنه لم يكن إلا رجلاً صادق الحديث بعيد النظر ، فطن إلى ما تبيته الدول الأوروبية للأقطار الإسلامية ، فقام يناهضها وحده فى عصر استسلم فيه المسلمون ؛ بل سارع فيه ملوكهم إلى تصفية ملكهم ، إما خوراً وإما سفهاً وخيانة ، كأنما قد ورثوا الأرض ومن عليها ، وكأنما كان لهم حق هبة رعاياهم وثروات بلادهم لأول طارق أو أول طامع .

إن هؤلاء الذين ينتحبون للمجد الزائل ، ويصبون لعناتهم على الدول الاستعمارية ويسبون الدهر الذى جعلهم أذلة ، ورماهم بهذه الدول الجشعة التى تنكل بهم هم أولى الناس أن يبدأوا بالختل من أنفسهم ، وبصب لعناتهم عليها . وهم أجدرهم بالألا يتوقعوا من عدوهم أن يعاملهم معاملة الكرام الذين كبا الدهر بهم ؛ ذلك أنهم كانوا جبناءً رضخوا للملوك من الخزنة ، وتركوا أمرهم لجماعة من الوزراء الذين لا خلاق لهم ، فحق لهم إذن أن يصبحوا سباع تباع أو توهب أو تمنح دون عرض . وليس على الدول الاستعمارية بعد ذلك من حرج ، ولها أن تغتصب ما تشاء ، وتذل وتعز من تشاء . فإن من سنة الحياة والعمر أن من يقبل الذل والظلم جدير بأن يكون ذليلاً مدحوراً .

ولم يخف على الدول الأجنبية ما انحدرت إليه حال المسلمين من ذل رعاياهم ، وخيانة ملوكهم وجبنهم ، فلم تجدد مشقة فى استعمار بلادهم بعد .

أن كانت هذه البلاد حصناً منيعاً تخرج منه الجيوش تلقى الرعب في قلب العدو . وهكذا تبدل الأمر ، وأصبح من اليسير على أى دولة أجنبية، ولو من دول الدرجة الثالثة أو الرابعة فى القوة أن تغير على أى قطر إسلامى، وتدفع بجيوشها إليه، وهى آمنة ألا تضطر إلى القيام بحرب حقيقية تخشى نتائجها . ذلك أنها كانت على يقين من أن أمراء هذه الأقطار أو ملوكها ليسوا ممن يُخشى خطره، أو يُحفل بأمره .

فالأمر المسلم أحد رجلين : إما حاكم تدين له الرعية بالولاء والطاعة وتحف به القلوب محبة ، وإما حاكم مستبد خائن . فإذا كان الأمير على وفاق مع رعيته—وقل أن يوجد مثل هذا الأمير—لم تعد الدولة الطامعة فى ملكه سبيلاً إلى بعث الرعب فى قلبه ، أو فى أن تحيك له الشباك ، فتخدعه بالآمان وتعلمه بالآمال ، وترغبه فى الاستسلام ، فيرضخ لما تقضى به . فإذا وقع فى حبالها كان من الهين أن تتبعه الأمة بأسرها . وهذا هو الطريق الذى اختاره الإنجليز مع السلطان التيمورى فى الهند . فقد أوهموه أنهم لا يريدون به شراً ، وأنهم لا يبغيون سوى تنمية علاقات الصداقة والتجارة مع بلاده ، وأنه يستطيع أن يطمئن إليهم فى استغلال هذه الموارد الهائلة التى عجز الهنود عن استغلالها . وما زال الإنجليز يتقدمون بخطأ بطيئة وأكيدة حتى وضعوا أيديهم على مختلف مرافق الدولة ، وتبع ذلك أن سقطت بلاد الهند فى حوزتهم . «ولولا ما كان للهنديين من عقدة الارتباط بسلطانهم التيمورى وقبض الإنجليز أول الأمر على تلك العقدة لما تيسر للبريطانيين أن يخضعوا الأمم الهندية أحقاباً طويلة.»^(١)

وقد أراد الإنجليز أن يكرروا الحيلة نفسها في البلاد الأفغانية مع تعديل بعض تفاصيلها فأوقعوا بين الأمراء ، وتحالفوا مع أحدهم على أن يمنحهم بعض الإمتيازات الاقتصادية ، ونجحوا أول الأمر في أن ينصبوا صاحبهم على العرش . لكن رجال الأفغان كانوا أصلب عوداً من جيرانهم ، وأكثر منهم حمية ، وقدرة على القتال ، ففتكوا بالإنجليز فتكا ، واضطر هؤلاء أن يتركوا البلاد لأهلها .

أما إذا كان الأمير سفيهاً خائناً لا تربطه بشعبه رابطة مودة ومحبة فإن الاستيلاء على بلده لأكثر يسراً ، إذ ليس للغاصب أن يجند الجيوش الضخمة وأن يحشد الأساطيل . وفيه هذا العناء كله إذا كانت نتيجة الغزو محققة قبل البدء فيه ؟

لقد كانت فكرة فتح بلاد المسلمين منذ عدة قرون لا تراود الدول الأوروبية . لكنها بدأت تتحقق في القرن الثاني عشر أيام الحروب الصليبية ، غير أن بقية من الأخلاق الإسلامية ألهمت حماس الملوك والأمراء فاستطاعوا أن يطردوا العدو من الأراضي المقدسة ، ثم بدأ الفتح الإسلامي يتجه نحو الغرب من جديد . أما ملوك المسلمين وأمرائهم في العصر الأخير فلم يكونوا على شيء من خصال أسلافهم الذين دوخوا الغرب ، وأخضعوه لسلطانهم ، واستولوا على كثير من ممالكه حتى بلغت جيوشهم أسوار فينّا . ولا ريب في أن التضاد بين هذين النوعين من الأمراء والملوك هو السبب في هذا الفارق الكبير الذي نراه بين الدول الإسلامية في عصرنا الراهن وبينها في الزمن الماضي . فإن « الأمراء كما يكونون في دور من أدوار الأمة قوى فعالة لنفوها وعلوها . . . كذلك يكونون في بعض أدوارها علة فاعلة

في سقوطها وهبوطها وانحلالها ، وإنما نخاف - ولا حول ولا قوة إلا بالله - أن يكون أمرؤنا والأعلون فينا آلة في اضمحلالنا وفنائنا ، لما غلب عليهم من الترف والانهماك في اللذائذ والانكباب على الشهوات ، مع سقوط الهمة ، وتغلب الجبن والحرص والطمع في طباعهم . . . » (١)

ومما دفع الأمراء إلى الخيانة والتفريط في أمانة الملك التي في أعناقهم أنهم وثقوا بالأجانب ، وعهدوا إليهم بكثير من أعمال الدولة ومناصبها من وزارة أو سفارة ؛ بل اتخذوا منهم حاشية وبطانة ، وفضلوهم على النابيين من رعاياهم . ثم غلوا في الثقة بهم ، حتى أفسحوا لهم مكاناً في قصورهم ، وندبواهم لخدمتهم الخاصة ، ظناً منهم أن ذلك يتيح لهم أن ينافسوا الملوك الآخرين في الجرى على أساليب الحياة الأوروبية ، وفي اتباع تقاليد الملوك من الأجانب ؛ وذلك أمر يعلو في تقديرهم على كل أمر ، وهو بما لا خيرة لبنى ملتهم به . وغاب عن هؤلاء الأمراء والملوك المفتونين بقشور الحضارة الغربية وزخرفها أن العظمة والمجد لا يكونان بكثرة الخدم والحشم ، وإنما بالجد والسعى للنهوض بأممهم المتأخرة ؛ وغفلوا عن أن الأجانب الذين يصطفونهم لا ينسون أوطانهم ولا يعنيههم ، في كثير أو قليل ، أن يخلصوا من اضطرتهم ، ولا يشغلهم هم سوى أن يقفزوا إلى أرفع المراتب سعياً وراء المال والجاه والنفوذ ، ولا يكثر ثون إن أحسنوا أو أسأوا في النصيحة ؛ إذ ما الذي يربطهم بمصير هذا البلد وأهله ، وهم على غير ملتة وعقيدته ؟ إنهم لو استطاعوا إلحاق الضرر بولي نعمتهم ، وهو آمنون على أنفسهم ، لرأوا من الحق والسفه ألا يفعلوا

كل ذلك والملوك في غفلة عن هذا السوس الذى ينخر فى عروشهم ويهدم فى ملكهم ، ولا ينى يوسع الثغرة التى تترقبها دولة طامعة للتدخل فى شئون بلادهم أو لوضع يدها عليها . ويعلم المرء مم تتألف حاشية كثير من ملوك المسلمين ، وكيف أن هؤلاء الأجانب يصرفون أمور الدولة ، يقيمون الوزارات ويسقطونها ، ويعملون لحساب بعض الدولة الأجنبية لقاء أجر معلوم . فهم قوم إذا ائتمنوا خانوا ، وإذا كرموا طغوا ، وإذا قوبلوا بالإحسان أجابوا بالإساءة . ثم إذا انهار العرش الذى كانوا يزعمون أنهم من المخلصين له أسرعوا بالفرار كالجرذان يحاولون تبرئة أنفسهم من طيش الملوك ونزقهم ، ويتطوعون إلى التشهير بسلوكهم ، ويبدون حسرتهم على عناد الملوك الذين يركبون رؤسهم ، ولا يستمعون إلى ما بذلوا لهم من نصيح صادق !!

و — أعوان المستبد :

وليس وزراء المستبد أقل خطراً من حاشيته الأجنبية ؛ فإن التاريخ يشهد بأن الأمير المستبد لا يصطنع من الوزراء سوى الأذلاء اللئام ممن يكونون أطوع له من بنائه ، ومن يحسنون الملق والنفاق ، ويجيدون استنزاف أموال الرعية ، ويلهونها عن المطالبة بحقوقها ، ويفتون فى عضدها ، حتى تظل خامدة راكدة . غير أن هؤلاء الأعوان يأبون إلا أن يتشبهوا بسيدهم ، فيتخذون رجالهم ممن هم على شاكهم لئوما وذلة . ذلك أن الوزير الأكبر الذى يعرف كيف يخنى هامته ، وكيف يقبل يد الأمير التى قد تصفعه ، يهمله أن يجد من ينحنى له ، ويقدم فروض الطاعة بين يديه ، ويتقبل سخطه بالرضا ، وعسفه

بالخنوع ، كذلك يحلو له أن يبدو في نظر العامة في مظهر المستبد الذي يقبض على مقاديرها بيد لا تعرف شفقة ولا رحمة . فهو اللئيم الأعظم من بين قومه ، ثم يأتي من بعده الوزراء ممن هم دونه لوّما .

ويتدرج اللّوم والاستبداد في المناصب ، وتستبد كل طبقة بالتى هى أدنى منها ، حتى ينتهى الأمر إلى أدنى الطبقات ، دون أن ينمحي اللّوم أبداً . وكل طبقة من هذه تدين بالطاعة لأكثر أفرادها لوّماً ؛ إذ من عادة الأسافل ألا يشغلوا أنفسهم بالسعى وراء محبة الناس ، إنما الذى يهمهم هو أن يكتسبوا ثقة من يستبد منهم ، ممن هو أسنى منهم مرتبة في الحسنة والدناءة . وكيف تتصور أن ينمحي اللّوم جملة إذا كان أصغر موظف في الدولة يحرص على الاحتفاظ بشيء من الميل إلى الاستبداد بحاجات الناس ، لكن يبرهن لهم ، في كل لحظة ، أنهم أمام مثل المستبد الأكبر ؟ فدولة الاستبداد هى دولة الأوغاد ، على حد تعبير الكواكبي . وتكفي المقارنة بين مسلك رجل الشرطة في هذه الدولة ومسلك قرينه في دولة حرة لمعرفة إلى أى مدى يشوه الاستبداد النفوس ، وإلى أى حد ينعكس لوّم الوزراء واستبدادهم في طباع أدنى رؤسهم . فكل في هذه الأمة مستبدٌ ومستبدٌ به ، وكل ذليلٌ وطاغية : ذليل لمن يرأسه ، وطاغية على من هو دونه . وقد يعجب الإنسان لماذا لا يترك الناس أنفسهم على طبيعتها في هذا المجتمع ، ولماذا لا يتجهون إلى الحق والخير بفطرتهم الأولى ، دون أن يضطربوا بين النذل والقهر ، والضعفة والكبر ، والتظاهر بالرغبة في الإصلاح مع الأصرار على الاحتفاظ بالأوضاع القديمة ، مع ما فيها من جور وعسف . لكن ليس هناك في الحق ما يدعو إلى هذا العجب ؛ فإن النفاق هو القانون الأكبر في دولة الاستبداد .

وكثيرا ما يزعم وزراء المستبد أنهم من أبناء الشعب ، وأنهم لا يهدفون إلا إلى الإصلاح والنهوض بالامة العائرة ، وأنهم يبذلون قدر طاقتهم لحمايتها من الطغيان . غير أنه ينبغي للمرء ألا يُخدع بهؤلاء الوزراء الذين ينافقون ، ويقولون مالا يفعلون ؛ فقد بيتوا أمرهم سرا مع سيدهم على أن يعلموا الناس بالآمال والأمانى ، وأن يخدعهم بالحديث المستمر عن الحرية وحقوق الشعب ، حتى يصرفوهم عما يدور في الخفاء من اتفاق على تقسيم الغنائم والأسلاب ، وتوزيع الثورة بين نفر معدود من حاشية المستبد وأهله وأعوانه وزبانيته . والحق أن هؤلاء الوزراء أكثر فطنة من أن يصدقوا الوعد ، أو يؤدوا الأمانة ؛ فإنهم يعلمون أن الخير كل الخير لهم في البقاء إلى جانب المستبد . وقل أن يسقط الستار ليكشف عما يدور في الخفاء بين الملك المستبد ووزرائه ! وإذن فكيف للشعب الجاهل أن يفيق من غفلته ؟ وكيف له أن ينقطع عن الهتاف بحياة فريق من المستوزرين الذين يجيدون النفاق ، ويستغلونه باسم الوطنية والحرية والتظاهر بالوقوف أمام الطغاة أو العدو ؟

وقد لا نعدم أن نجد ، في بعض الأقطار الإسلامية التي تتبع في حكمها ما يظن أنه الحكم النيابي الغربي ، حزبا قويا من الأغنياء الذين يمثلون الشعب الفقير ، وينادون بأنهم لسان الأمة المعبر عن إرادتها ، مع ما في هذا من التناقض الذي يفجأ النظر ، والذي لا نجد له مثيلا في أمة متحضرة ؛ إذ لم نر في بلد من البلاد جماعة الأغنياء ينادون بإنصاف الفقراء . إن ذلك أمر ليس في طبيعة الإنسان ! ولكن هذا ما قد يحدث في الشرق ، وهو موطن السحر والمتناقضات ! فإذا اتفق أن طالب فريق ممن لم يفسد الاستبداد طبعه بنشر التعليم ثارت ثائرة هؤلاء الأوصياء على الشعب ، وفزعوا أن يفقدوا أعز حليف من حلفائهم وهو جهل الأمة ، فلا يفتأون

يضعون العراقيل ، لأنهم لا يخشون عدواً أشد خطر أمن العلم الذى يزيح الغشاوة عن العيون ، ويهتك ستار المنافقين الذين يحرصون على أن يظل الشعب فى جهله حرصهم على أن تبقى الثروة فى أيديهم . وإذا ثارت نفس امرئ للظلم الاجتماعى فى مثل هذه الأمة ، فأخذ ينسأدى بضرورة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً ، وسن القوانين التى تضع حداً لما يمتلكه الأغنياء من الأراضى الزراعية التى لا حياة لأغلبية الشعوب دون ملكيتها ، رأيت هؤلاء الأغنياء الذين يمثلون الطبقة العاملة الفقيرة أشد إصراراً على إبقاء القديم على قدمه ؛ إذ أن كل تعديل أو تغيير فى طريقة توزيع الأراضى سوف يقود البلاد حتماً إلى الخراب والدمار ، وهم أحرص الناس على رخائها !

وربما وجد هؤلاء الوزراء فى مثل هذه الأزمات عوناً من بعض رجال الدين ؛ بل كثيراً ما يجدون هذا العون دون أن يلتمسوه . وعندئذ ينبرى نفر من رجال السكهنوت يرغبون الناس فى الفقر ، ويذمون لهم الطموح والرغبة فى النهوض مما انحدروا إليه ، فيقولون لهم إنما الدنيا متاع الغرور ، وإن المؤمن مصاب ، وإن ما يجدونه من سوء حالهم ليس إلا بقضاء من الله ، ولا مرد لهذا القضاء إلا بالصبر والرضا . فإذا لمسوا أن تحسين الفقر وذم الغنى لا يخدع أحداً ، وأن الميل إلى الثروة والتمرد يضطرم فى نفوسهم جعلوا يحذرونهم مما هم مقبلون عليه ، وينصحونهم بالألّا يخالفوا أوامر هؤلاء الذين تجب طاعتهم ، ولو كانوا طغاة مستبدين^(١) ثم يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويستشهدون لما يقولون ، ساء فعلهم ، آيات من القرآن كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » كأن

(١) ألم يكن رجال الدين فى تركيا يقولون فى أيام السلطان عبد الحميد : سلطان غشوم

طاعة الله في معصية أمره يوجبها الدين . ويلقى رؤساء الكهنوت جزاء ما صنعوا ، فيقربهم الوزراء ، ويفسحون لهم في الرزق ، ويطلبون لهم الكسوة ، ويزيدون في رواتبهم ويكثرون لهم من مجاملاتهم ولفتاتهم . فإذا تعددت الأحزاب في قطرهم تفتحت لهم آفاق الرجاء ؛ إذ يسرع كبارهم كل يلوذ بفريق أو حزب يعقد أمله عليه ، ولا يدخر جهداً في عونته بنفوذه وسلطانه على نفوس الدهماء . وقد يفتن بعض هؤلاء المقامرين أنه قد أساء اختيار فريقه ، وعندئذ لا يتردد في البحث عن الفريق الرابع الذي يعتقد أن الفوز معقود بنواصيه ، وأنه أقرب إلى منصب الحكم من غيره .

فهناك إذن نوع من التحالف بين الوزراء ورؤساء الكهنوت ، ولهذا التحالف ثمنه ، والشعب المخدوع هو الخاسر في كل حال . أما الثمن فهو تلك القوانين التي توضع وتسب لمصلحة الأغنياء ولنزع ما قد يبقى من قوت في أيدي العامة . ولذا فليس بغريب أن اتجهت البلاد الإسلامية ، وبخاصة في العصور الأخيرة ، نحو نظام عتيق شهده أوروبا في عصور تدهورها ، ونعني به نظام الإقطاع . فإن المستبد يبدأ عادة بجمع ما في أيدي رعيته من أراض زراعية ، بحجة أنهم لا يحسنون القيام عليها ، ويستخدمهم عمالاً بأجر لا يقيم لهم أوداً . فإذا أخلص له أحد من خدمه أو من وزرائه أقطعه الأراضى الواسعة . ومنحه عبيدها في الوقت نفسه . فطريق الإثراء في الشرق ليس هو العمل أو الجد أو الذكاء ؛ وإنما هو التملق والحظوة لدى الملوك . وهذه هي أهم وسائل الإثراء . ثم يأتي بعدها الاتجار بالدين . ومن الطبيعي أن تنحصر الثورة القومية كلها في عدد قليل من العائلات التي تدور في فلك الأمير المستبد . وربما كانت أكثر العائلات ثروة

أطولها باعاً في الخيانة ، أو في البطش بالشعب . وعندئذ لا تجد هذه القلة من العائلات أو البيوتات حرجاً في أن تصف نفسها بأنها صاحبة المصالح الحقيقية في البلاد . غير أنها لا تستحي بعد ذلك من أن تتقدم إلى الفقراء الذين لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً تطلب إليهم أن يختاروها ممثلة لمصالحهم في المجالس النيابية ، وهي لا تطلب إليهم ذلك بالرفق والحسنى ، وإنما بالسياط ، أو بالرشوة ، إن لم يكن هناك مجال لاستخدام السياط .

وإذا ثبتت قدم الخيانة والاستبداد بهذه الطريقة أو بغيرها زادت ثروة الأغنياء ، وعظمت مصالحهم التي يدافعون عنها ، وهبط مستوى الحياة لبقية الشعب ، واستشرى الفساد . وكلما زادت الهوة بين الفقراء والأغنياء عظم خوف الناس من أولياء الأمر فيهم . وهم يخافونهم خوف دناءة ونذالة . وربما فسدت طبائعهم إلى حد أنهم يتفانون في خدمة ونصرة فريق من الحكام الذين يستبدون بأمرهم . وقد يسخر هؤلاء في أعماق أنفسهم من مثل هؤلاء الأنصار المستعبدين الذين تبيع أصواتهم بالهتاف بهم .

٣ — تحالف الملوك مع رجال الدين

١ — اتحاد الهدف :

وربما فاق الملوك وزراءهم في التماس العون من رجال الدين . ومن النادر أن يرفض هؤلاء عونهم ، اللهم إلا في بعض حالات شاذة ؛ ونعني بها تلك التي يبقى فيها لدى علماء المسلمين نصيب من الأخلاق التي غرسها الدين في ضمائرهم ، ومن الغلو أن تنسك وجود هذا النوع من العلماء الذين يقفون في وجه

الاستبداد والظلم، ويشتركون آخرتهم بدنياهم. لكن هؤلاء قلة، وهم قد لا يوجدون في كل عصر أو عند الحاجة إليهم؛ وإنما يشهد التاريخ، في أكثر حوادثه ونوازله، أن الملكية الاستبدادية كانت على وفاق دائما مع رجال الدين أو أكثرهم في أغلب العصور. ذلك أن رجال الدين محافظون بطبيعتهم. وقد يغفلون في هذه المحافظة إلى حد الجور والإصرار على الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه، من الأساطير والبدع التي لا يقبلها العقل ولا الدين. ولهذا يرون في كل فكرة جديدة بدعة توشك أن تفسد العقائد، أو تهدم صرح الدين، أو تأتي على سلطانهم ونفوذهم. مع أن الأفكار الجديدة تهدف أكثر ما تهدف إلى تحرير العقول من الأوهام والخرافات التي تراكت على العقائد حتى حجبتهما، واحتلت مكانها في النفوس.

ذلك أن الحياة الاجتماعية في تطور مستمر. ومن الطبيعي أن يتردد صدق هذا التطور في الأمور الدينية لميل الناس إلى الانحدار من التوحيد إلى الشرك، ومن البساطة إلى التعقيد. فتبتكر الطقوس والتقاليد لإشباع هذا الميل الاجتماعي، وتسكث النوافل حتى تنسى الفرائض. ويتسلسل هذا التبديل هينا لا يفزع أحدا من رجال الدين، ثم يكسبه مرور الزمن جلالة وقدسية دونهما جلال العقائد الأولى وقدسيتها. ثم تندمج آثار هذا التطور في العقائد والطقوس الدينية، فيصبح مجرد التفكير في العودة إلى الأصول الأولى نوعا من المروق والخروج على الدين. وكما من بدع حدثت في الإسلام، ثم ارتضاها رجال الدين، وجعلوا أنفسهم حفظة عليها، بحيث لو جاء أحد ينادى بترك بدعة من هذه البدع لنظر إليه القوم شذرا، وقالوا إنه جاء يفسد عليهم دينهم!

فإبقاء القديم على قدمه، ولو كان باطلا، هو شعار هؤلاء الذين

ينصبون أنفسهم حماة للتقاليد ، ويفرضون على الآخرين آراءهم التي قد تبتعد قليلا أو كثيرا عن روح الدين . إنهم قلة ممن يظنون بأنفسهم أنهم قادة الفكر وحملة العلم ، ومن يرون ضرورة فرض أنفسهم على الناس ، أرادوا أم لم يريدوا . فالاستبداد بالأرواح هدفهم ، والحجر على العقول غايتهم؛ يظنون أن العلوم الدينية والكونية قد ألفت إليهم مقاليدها . فلامطمح لباحث يحاول التجديد ، ولا سبيل إلى معرفة غير تلك التي يقررونها ، والتي يفخرون في الوقت نفسه بأنهم ليسوا بأصحابها ؛ بل جاءتهم بالرواية عن هؤلاء العلماء السابقين المحققين المدققين الذين لم يتركوا لمن جاء بعدهم شيئا يجتهدون فيه ! فليس للعامة - ويعنون بها كل من ليس من طبقتهم - إلا أن تلتزم السمع والطاعة ، وليس لها أن تبحث عن الحق بنفسها ؛ بل ليس لها أن تتصل بربها إلا عن طريق الأوصياء من رجال الكهنوت أو أرباب الطرق الصوفية . وليس لأحد من العامة أن يعالج أمرا من أمور دنياه ، كعلاج مريض ، أو اختيار حرفة لابنه إلا إذا أجاز الشيخ رأيه .

وهذا نوع من الاستبداد شبيه بما عرفه أهل أوروبا المسيحية في العصور الوسطى وما تلاها من القرون . فقد كان الباباوات الحكام الحقيقيين فيها . وما كان للملك من ملوكها أن يجرؤ على عصيانهم ، وسلاح الطرد من حظيرة الكنيسة مرفف على عنقه وأعناق رعاياه . وما زلنا نسمع في عصرنا الحاضر أن الكنيسة الكاثوليكية تستخدم هذا السلاح ضد رؤساء الدول التي لم يتحرر أهلها بعد من سلطان رجال الكهنوت .

ونحن لا نرغم أن لرجال الكهنوت في الإسلام ما لقرنائهم في المسيحية من السطو والبطش ، ولا ندعى أنهم بلغوا ، أو سيلغون ، مبلغهم في الاستبداد

بالأرواح. ومع هذا نعتزف أنهم لو استطاعوا أن يكونوا مثلهم لفعّلوا ، ولو أنهم وجدوا في الدين الإسلامي منفذاً كسهم الخياط يلجئون منه إلى تكفير الناس وطردهم من الدين لما قصرُوا في اللحاق بإخوانهم من كهنة الملل الأخرى . لكنهم يفعلون ما يستطيعون ، أى يستبدون على قدر طاقتهم ، وهم يستطيعون شيئاً كثيراً كلما خيمت سحب الجهل على أمة من الأمم الإسلامية ؛ إذ نراهم يخرجون من صمتهم وعزلةهم يسعون إلى المستبد أو يسعى هو إليهم ؛ لأن التعاون بين الفريقين كفيل بالسيطرة الشاملة على الأرواح والأجساد . وقد لا ندرى أى الفريقين أكثر حاجة إلى عون صاحبه ؛ غير أننا نعلم أنه لا بقاء لأحدهما دون الآخر .

وربما كان استبداد رجال الكهنوت أشد خطراً وأعمق أثراً ؛ لأن الآراء والمعتقدات الدينية أشد تحريكا للنفوس أو أكثر فتكا بحيويتها . كذلك نعلم أن رجال الدين يجدون في هذا التحالف خيراً عموماً ورزقاً واسعاً ؛ فإن الحاكم يعترف لهم بأنهم قوامون على الدين وحفظة تقاليده ، مع علمه وعلمهم أيضاً ، أن هذا الدين براء منهم ؛ لأنه لا يعترف بمثل مكانتهم لنفر من الجبناء الذين ينصرون الظلم ، وينافقون الملوك ، ولا يأمرّون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر ، ولا يشبهون في شيء أهل الحل والعقد من أفاضل المسلمين وأئمتهم في أيام العزة الإسلامية الحقيقية . لكن ماذا عليهم لو خدعوا أنفسهم ، وخدعوا العامة معهم ، وادعوا مكانة ليست لهم ؟ أليست تلك هى السبيل إلى الاتجار بالدين ، والتظاهر بالتقوى والتشف والزهّد ؟ أوليس ذلك هو الطريق إلى نصب حبايل التصوف والشعوذة للسطو على ما فى أيدي الجهلة والسذج باسم النذور والأوقاف لأضرحة

الأولياء ، وللملء البطون والجيوب تحت ستار العمل لرفع شأن الدين .
ومن قبل فضح أبو العلاء أمثال هؤلاء الأدعياء فقال :

ويعجبني دأبُ الذين ترهبوا سوى أكلهم كدَّ النفوس الشحاح
وأطيب منهم مطعماً في حياته ساعة حلال بين غاد وراح
فما حبَّس النفسَ المسيحُ تعبداً ولكن مشى في الأرض مشية سائح
أما الملوك فهم في حاجة إلى من يبرر استبدادهم وبطشهم ، وإلى من
يدخل في أذهان العامة أن لها ملوكا يكادون يشاركون الله سبحانه في صفاته
وأفعاله : فهم لا يسألون عما يفعلون ، ولا يخضعون لقانون ، ولا توصف
أعمالهم بأنها عدل أو جور ؛ بل هي العدل كله ولو كانت ظلماً مبیناً ، ولهم
حق الحياة والموت في رعاياهم ، وهم أولياء النعم ، مع أنهم لا يفتأون يأكلون
أموال الناس بالباطل ، وهم أصحاب الجلالة والإكرام . . . وغير ذلك من
الأوصاف التي لا يوصف بها إلا الله وحده . وليس هناك قط من يفضل
رجال الكهنوت في خلع هذه الصفات على ملوكهم . وهل من المعقول
أن يجد هؤلاء حليفاً لهم أفضل من هؤلاء الذين يدفعونهم إلى الاستبداد
بالناس باسم الدين ؟

يدعون في جمعاتهم بسفاهة لأميرهم فيكاد يبيكى المنبر
وقد أدى التحالف بين الملوك ورجال الدين ، في بعض البلاد الإسلامية ،
إلى نتائج عجيبة ، وربما كان أكثرها غرابة أن ظهرت أرستقراطية من نوع
جديد ، ونعني بها أرستقراطية رجال الكهنوت التي يغدق عليها المستبد العطايا
ويخلع عليها الألقاب العلمية ، ويرفع من رواتبها ، ويطلق يدها في أوقاف

المسلمين لتديرها كيفما تشاء ، أو تستعين بها على تنمية ثروتها الخاصة ، وعلى اصطناع الاتباع الذين قد تختلف رواتبهم ودرجاتهم ؛ لكن لا تختلف غايتهم من الركون إلى البطالة ، والاستعانة بالدروشة والشعوذة في السيطرة على قلوب العامة وأرزاقها . غير أن طبيعة الدين الإسلامي ما كانت لتتفق مع ازدهار هذه الارستقراطية المزعومة التي تنسب نفسها ظلما إلى دين جاء يمحى الاستبداد أيا كان نوعه ، ويزيل الوسائط أو العوائق بين العبد وربّه . هذا إلى أن بقية من الأخلاق الإسلامية كانت تدفع بعض المجتهدين ، بين عصر وآخر ، إلى كشف الستار عن أباطيل وأوهام هؤلاء الأدعياء الذين لا يمتد سلطانهم ، ولا يعم شرهم ، إلا في عصور الاستبداد والتدهور العقلي .

ب — اتحاد الوسائل :

كذلك يتحد الملوك ورجال الكهنوت في الاستعانة بالوسائل التي تكفل لهم استمرار السيطرة على الأرواح والأجساد . وأهم هذه الوسائل محاربة العلم الجدير بهذا الاسم ، وهو العلم الذي يحرر العبيد ، ويدفعهم إلى المطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية التي نالتها الشعوب المتحضرة والمتحررة . وأما العلم الذي يحتكره رجال الدين ، ويظنون أنهم حفظته والقوامون عليه ، فإنه علم قد مسخوه ، وأخرجوه عن أصوله ، حتى كادت تختفي معالمه ، وكاد ينسكه بعض أهله :

أَجْهَلَ بِسَادَاتِهِمْ وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ فِي عُلُومِهِمْ رَسَخُوا
قَدْ نَسِخَ الشَّرْعَ فِي عَصُورِهِمْ فَلَا يَتَّبِعُهُمْ مِثْلَ شَرْعِهِمْ نَسَخُوا (١)

(١) من لزوميات أبي العلاء .

إنهم يجرّدون العلوم الدينية من روحها ، ثم يجعلونها مطية للاستبداد ،
ووسيلة إلى الحجر على العقول ، مع أن الحرية هي روح الدين الذي ينسبون
أنفسهم إليه . إنهم يريدون علماء يشغل الإنسان عن حاضره ، ويصرفه عن
التفكير في سوء ما انتهى إليه ، ويعزّيه عن حاله الحاضرة الخاسرة بحياة
مستقبله تعوضه خير آعما ليس لأحد قدرة على احتماله في هذه الحياة . وهم
يريدون علماء يلهي الناس عن ملوكهم ، أو يدعّوهم إلى الرضا بظلمهم ، وإلى اعتقاد
أن ما ينزل بهم من الأهوال والنوائب إنما هو خير لهم ؛ لأنه بقضاء الله وقدره :

كذب يقال على المنابر دائماً أفلا يمد لما يقال المنبر ؟

وهم يريدون ، في جملة القول ، أن يضحى الآخرون بديناهم من أجل آخرتهم ،
لكأنهم يحرصون على ألا يعملوا بالنصح الذي يسدونه إلى غيرهم ، ويفضلون
أن ينعموا بهذه الحياة أولاً ، وعلى حساب الآخرين بصفة خاصة .

إنهم يخشون أن تغلت الفريسة من أيديهم ، ويسوؤهم ألا تظل العامة
على جهلها وهوانها . فإن في هذا الجهل والهوان ضماناً أكيداً باستمرار نعيمهم
وبقاء تحالفهم مع ذوى الأمر . إذن فكل وسيلة في محاربة العلم الحقيقي مشروعة
بحجة الدفاع عن النفس . ولا يعدم الخليفان أن يجدا من الوسائل ما يقف
زحف المعرفة ، التي تزعم أنها جاءت تحرر الأسرى وتفك الأغلال ! فمن
الممكن أن تسن القوانين التي تحول دون ظهور طبقة متوسطة تتجه إلى تعليم
أبنائها علماً يكفل لهم حياة أفضل من حياة آبائهم ، ومن الممكن أن تُوصّد
أبواب الرزق أمام العلماء الحقيقيين الذين ينادون بالإصلاح ؛ بل من المستطاع
أن يضطهد هؤلاء وأن يلتقي بهم في أعماق السجون ، أو ينفوا من الأرض ،

أو تُسبِّحُك دماؤهم ، إذا تبين ألا سبيل إلى رجوعهم عما هم فيه من إثارة النفوس بالدعوة إلى الإصلاح والحرية .

أما رجال الكهنوت الرسميون ، الذين يحسبون أن كل معرفة لا تأتي عن سبيلهم لا بد أن تكون على خلاف مع التقاليد والدين ، فيرون في فكرة الإصلاح الاجتماعي والسياسي خطراً يهدّد كيانهم ؛ إذ أن كل خطوة يخطوها المجتمع نحو الحرية تدنو بهم من الهزيمة . ولذلك لا يتردد بعض هؤلاء ممن لا خلاق له في الحكم بمروق المصلحين ، وقد يكون هؤلاء أفضل منهم منزلة عند الله والناس ؛ بل كثيراً ما يحاربون أهل الفضل والعلم باسم الدين ، ويقفون في طريق تحرير الشعوب بما ينفقونه في قلوب الأمراء من أن إشراك الأمة في تدبير أمرها مضاد لما جرت به تقاليد الأمة الإسلامية من أفراد الملوك بالسلطان ؛ حتى تدخل في روع هؤلاء أن الدين لا يتفق مع بعض النظم السياسية الحديثة التي تطالب بها شعوبهم للنهوض من كبوتها ، وأن الخير كله في أن ينفردوا بالحكم ، حفظاً للأمة من أن تنزلق إلى الثورات والفتن الداخلية .

وفي دولة الجهل والاستبداد ترجح كفة العلماء الأدعياء ؛ لأنهم أقل الناس حياء ، ولأن العلماء الحقيقيين لا يرون في النفاق أو التملق سبيلاً إلى فرض أنفسهم أو علمهم ؛ بل يؤثرون أن يظاؤوا في غمار الناس ، بدلاً من أن ينافسوا من يزعمون العلم لأنفسهم حتى يتقربوا به إلى ملوكهم الطغاة :

وخفَّ بالجهل أقوامٌ فبَلَّغهم منازلاً بسناء العزِّ تلتفع
أما رأيت جبال الأرض لازمة قرارها وغبار الأرض يرتفع ؟

ح - نهاية التحالف :

وعلى الرغم من وقوف رجال الدين الرسميين في طريق الإصلاح ومعارضتهم للمستبدين ، فمن الحق أن يقال إن المسلمين سيقعون بخير ما داموا على ذكر من أصول دينهم التي توجب عليهم الاتجاه إلى الخالق وحده ، دون حاجة إلى وساطة فريق منهم . ولذلك لم تخل بلاد المسلمين من علماء دينيين يتبعون الحق ، ويأبون الاستكانة للملوك . وهؤلاء هم الأحرار الذين يحملون المشاعل أمام هذه الأمم المنسكوبة بملوكها وعلمائها الأذعياء ، وهم الذين إن كتب لهم النصر عاد المسلمون إلى عزتهم ، وتحرروا من أوهام المشعوذين وطغيان المستبدين . ووجود هؤلاء العلماء الحقيقيين صمام أمن للعقيدة الإسلامية التي لم تخمد جذوتها ، والتي توجد على صفائها في بعض النفوس ، رغم ما لحقها من مسخ وتشويه في نفوس الآخرين . ولذلك نجد أن تحالف الملوك ورجال الكهنوت ، وإن أضر كثيراً ، إلا أنه لم يقض تماماً على كل أمل ، وأن دعوة صادقة إلى الإصلاح كفيلة بأن ترفع نير الذل عن رقاب الناس ، وأن تحررهم من الطغاة ومن المدعين للعلم .

وهذا هو السبب أيضاً في أننا إذا استثنينا الفترة التي استفحل فيها أمر فرقة الباطنية وجدنا أن الإسلام لا يعرف الجمعيات السرية التي تحاول تغيير الأوضاع باتباع أية وسيلة ، ولو كانت الغدروا لاغتيال ؛ لأن من حق كل مسلم أن يقول ما يعتقد خيراً ، وعنده من الآيات والنصوص التي تدعو إلى العدل والإحسان والرفق والرحمة بالرعايا ما لا يستطيع رجال الكهنوت أن يخرجوها عن معانيها ، أو أن يؤاخذوه على الاستشهاد بها ، وإلا أثاروا الناس كافة عليهم . ونقول بعبارة أخرى إن تحالف الملوك ورجال الدين

على ظلم الأمة لا يجد له سند آمن قرآن ولا سنة ، فهو يقوم على غير أساس ، وهو أقل خطراً من التحالف بين هذين الفريقين في بعض الأمم الأخرى .

فالتحالف بين المسيحية والملكية أشد قوة وأعمق أثراً بكثير من التحالف بين الملكية والعلماء الأدعياء عندنا . وفي حين أن النصوص الإسلامية الصريحة التي لا يمكن إخراجها عن مواضعها تقرر أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق نجد أن أقوال كبار الرسل لدى المسيحيين تنص على ضرورة الخضوع للحاكم : فمثلاً يقول الرسول بولس للرومانيين : « لتخضع كل نفس للسلطين العالية ، فإنه لا سلطان إلا من الله ، والسلطين الكائنة إنما رتبها الله فمن يقاوم السلطان يعاند ترتيب الله : » وقد ظن الناس في أوروبا ، حتى قبيل الثورة الفرنسية ، أن ملوكهم ظل الله على الأرض ، وأنهم نواب سلطته ، وكانوا إذا وجدوا فيهم خللاً أو نقصاً رضوا به خوفاً من شر أعظم يحل بهم إذا خلعوا نير طاعتهم ، وذلك كله بفضل رجال الكهنوت عندهم .

وقد أثار تحالف الملوك ورجال الكهنوت نفوس الأحرار من الأوروبيين ، فاتفق هؤلاء على أن ينازلوا هذا العدو المشترك ليجهزوا عليه . غير أن القوة لما كانت في جانب هذا الخصم الرهيب أجمع الأحرار أمرهم على أن يعملوا سراً ، وأن يهيئوا العقول شيئاً فشيئاً للثورة على الاستبداد والمستبدين . فنشأت الجمعيات السرية التي ما زالت تنمو شيئاً فشيئاً ، حتى استطاعت أن تدفع الجماهير إلى الثورات التاريخية الكبرى . ومن أشهر هذه الجمعيات جماعة البنائين الأحرار أو الماسونية . ولم تكن هذه الجماعة حديثة العهد ؛ بل ترجع إلى أصول بعيدة ليس من هدفنا أن نتبعها في مختلف

المراحل التاريخية . وقد نجحت هذه الجماعة في الاستكثار من الاتباع في البلاد المسيحية ؛ لكنها لم تصب نجاحاً كبيراً في بلاد المسلمين ، ذلك أن الإسلام لا يعترف بالكهنوت ، ولا يشهد مساعد هؤلاء إلا في عصور الجهل كما قلنا .

وإن من يطلع على ما كتبه أعداء الماسونية وأنصارها ليفجأه اتفاق الفريقين على أن هذه الجماعة تهدف إلى القضاء على كل من الملكية والكاثوليكية ، وأنها إذا أفسحت صدرها لبعض الملوك ورجال الدين فذلك لأنها تحرص على إرضاء غرورهم بالاشتراك في طقوسها واجتماعاتها ، دون أن تكشف لهم النقاب عن أسرارها التي لا يطلع عليها المنتسب إلى الماسونية إلا في الدرجات الأخيرة منها .

ونحن لا ندعي الإحاطة بكل شيء عن هذه الجماعة . حقاً قرأنا كثيراً مما كتب عنها ، وربما كانت المبادئ الإنسانية التي تنادي بها تخفى وراءها شيئاً لا يعرفه إلا الماسون أنفسهم ، ممن بلغوا أرفع الدرجات في طائفتهم . غير أن من يقف عند ظاهر عباراتهم ومبادئهم يجب عليه أن يعترف بأنهم يمجدون العقل ، ويعملون على تحرير النفوس من طغيان الملوك ورجال الدين . ويكفي أن يقرأ المرء الأقسام التي يحلفها الماسوني عند التحاقه بهذه الجماعة ، أو عند انتقاله في مراتبها ، وبخاصة المراتب الأخيرة — أي من المرتبة الثلاثين إلى المرتبة الثالثة والثلاثين — ليعلم إلى أي حد تهيمن عليهم روح العداة للاستبداد الملكي والكهنوتي . فمن ذلك قسم الدرجة الثلاثين ، وفيه يتعهد من يرتقي إلى هذه المرتبة أن يدوس بقدميه التاج الملكي ، لا على أنه رمز لنوع خاص من الحكومات ، أو لنوع من أنواع استغلال السلطة ؛

لكن على أنه شعار للاستبداد أياً كان نوعه ومظهره ؛ وأن يطأ بقدميه تاج البابا ، لا على أنه رمز لعقيدة أو لدين أو لهيئة كهنوتية ، ولكن على أنه شعار للطموح والتجبر والشعوذة التي تخضع الرقاب لنيروها عن طريق القسوة ، وتقضى على الذكاء عن سبيل الأوهام والأباطيل التي تترعرع في ظلال الجهل ، والتي تعد حليفاً مخلصاً للطغيان . كذلك يصرح الماسوني أكثر من هذا بأنه عدو لاستبداد الحماكين والقسس الذين يقضون على حرية الإنسان ، وحرية الفكر ، وحرية الضمير ، ويعلم أن يكره الظلم ، ويحترم الحرية المطلقة للضمير احتراماً غير مشروط بشرط ، وحرية الفكر ، وحرية الكلام ، وأنه يبغض التعصب والنفاق والزهو واستغلال رجال الكهنوت ؛ وأنه يحتقر الشعوذة وخرافات المتبشرين والسكينة والديماغوجيين .

وفي الدرجتين الأخيرتين يغلظ الماسوني الإيمان على أنه سيحارب الملكية والكاثوليكية حتى الموت ، وأنه لا يؤمن إلا بالله واحد حي هو المهندس الأكبر للكون . ومما يدل صراحة على أن العدو الأول للماسونية هو الملكية الاستبدادية والكاثوليكية أن « ديدرو » ، أحد رجال دائرة المعارف الفرنسية قبيل الثورة ، لخص شعار الماسونية بهذه العبارة ، وهي : « ينبغي أن يشنق آخر الملوك بمصران آخر السكينة . » ^(١) ومن المؤكد أن الماسونية لا تؤمن بالتثليث ؛ بل إنها تذهب في بعض طقوسها إلى تدنيس بعض العقائد المسيحية فتأمر أعضائها بأن يدوسوا الصليب بأقدامهم عند انتقائهم إلى إحدى درجاتها ، كما أنها تفسخ بعض طقوسها : مثال ذلك أنها تقيم ما يشبه العشاء الرباني لدى المسيحيين ، فتقدم لأعضائها حملاً قد ثبتت أطرافه ورأسه بالمسامير ؛ وعند

(١) الأب لويس شيخو في كتابه « المرادفون في شريعة الفريسيين »

البدء في أكله تُرمى هذه الأجزاء على أنها مدنسة. ^(١) وهذا وغيره يفسر لنا العداء الشديد بينهم وبين رجال الكنيسة . وقد نجح الماسون في كثير من البلاد الأوروبية ، واستولوا على مقاليد الحكم ، ونفذوا مبادئهم ، وبخاصة في فرنسا ، ابتداء من الثورة الفرنسية حتى العصر الراهن . ومن أهم مظاهر غلبتهم أنهم فصلوا الكنيسة عن الدولة ، وجعلوا التعليم الحكومي علمانياً ، أى مدنياً بحتاً .

أما ما يرميهم به أعداؤهم من الإلحاد أو عبادة الشيطان بدلاً من الخالق ، فليس لدينا ما يدعو إلى تأكيده أو نفيه . ومن الممكن أن توجد محافل ماسونية ملحدة وأخرى مؤمنة . غير أننا رأينا أعداء الماسونية من رجال الكهنوت يحترفون بأن خصوهم يقولون بوجود سبب أول منظم للكون ، وإن اختلفوا في تحديد هذه العلة الأولى التي يصفونها ، على كل حال ، بأنها ليست ذلك الإله المستبد الذي يكره كهنة الكاثوليك أتباعهم من الجمللة على الإيمان به . وإذا كنا قد أبجنا لأنفسنا أن نستطرد قليلاً في الكلام عن موقف الماسونية من الدين ، ومن المسيحية بصفة خاصة ، فذلك لنبين ، في طريقنا ، أن انضمام أمثال جمال الدين ومحمد عبده إلى هذه الجماعة في فترة من حياتهما ، كان انضماماً صورياً ، بدليل خروج الأول والثاني عليها . حقاً ذهب جمال الدين إلى أن التفرقة بين الأديان إنما ترجع إلى موقف رجال الكهنوت في مختلف الملل ؛ إذ لم يحرص هؤلاء على بقاء الخلاف بين أتباعهم ، وبينهم هم أنفسهم ، إلا لكي يحتفظوا بمكائنتهم ، ويتجروا بالدين لتحقيق مصالحهم . ومع ذلك فإنه يؤكد دائماً أن الدين ضروري لكل مجتمع ، سواء كان هذا الدين إسلامياً

(١) أخذنا هذا المثال من كتاب « ليوتاسكيل » عن الماسونية .

أم مسيحياً أم يهودياً أم ديناً غير موحى به . (١) أما محمد عبده فقد انضم إلى الماسونية، لأنه كان يظن أنه ربما يستطيع بذلك خدمة الإسلام والمسلمين . غير أنه لما عاد من منفاه لم يذهب إلى المحافل الماسونية ولا مرة واحدة . (٢)

٣ — مسئولية رجال الدين

١ — جنناء أو مراءون :

لقد رسخت قدم الاستبداد في الشرق ، وألفه الناس حتى نسوا معنى الحرية ، وأصبحوا يرون أن الطغيان السياسي هو النظام الطبيعي الذي يجب التسليم به والرضوخ له ؛ بل السعى إليه إذا اتفق أن ولي أمر المسلمين كان حاكماً عادلاً رحماً . وسرت عدوى اليأس إلى ذوى الفكر والرأى فرضوا لأنفسهم مكانة لا تختلف عن مكانة العامة ؛ إذ ثببت لهم ، وزهد الناس في العلم ، وخلوا الجو لنفر من المتملقين الذين يجيدون التكيف دائماً بمثل هذه البيئة الاجتماعية المعتلة ، ويعلمون من أين يكتسب الجاه ، وكيف تقتنى الثروة من غير جهد أو عناء ، وبأية وسيلة يدنو المرء إلى مجالس الملوك . أما علومهم الدينية فلا يعرفون عنها شيئاً ذا قيمة ، لأنهم انصرفوا عن فهمها حق الفهم ، ولو أنهم فطنوا إلى روحها لسلكوا مسلكاً غير الذى ارتضوه لأنفسهم . غير أن ذلك لا يمنعهم أن يكونوا غاية في الصرامة إذا طلب إليهم إصدار حكمهم في أحد أفراد الرعية ، ولا سيما إذا كان ممن لا يرتضى مسلكهم في التقرب أو الخضوع للمستبد ؛ وكأن هؤلاء هم الذين قال فيهم أبو العلاء :

(١) أنظر في هذه المسألة كتابنا عن جمال الدين الأفغانى : صفحة ١٣٠ وما بعدها .

(٢) نفس المصدر من صفحة ٤٠ إلى ٤٣ .

نادت على الدين في الآفاق طائفة يا قوم من يشتري ديناً بدينار
جنوا كبائر آثام وقد زعموا أن الصغائر تجنى الخلد في النار
فإذا دنوا من مجالس الملوك ، اصطنعوا المداجاة والنفاق ، وأخذوا
يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم ، وتسابقوا إلى الحاكم المستبد يسبحون
بحمده ، ويظهرون له ولاءهم ويعلمون عن استعدادهم للسير في ركابه . فكان
من الطبيعي أن تتسع أرزاقهم ، ويمتد نفوذهم لقاء نصيحة السوء يزجونها
في غير تكلف لولى أمرهم السادر في غيه .

أما الآخرون ممن منعهم الحياء من بيع أرواحهم للشياطين فقد قعد بهم
الجهن والخوف عن الاشتراك في الحياة العامة للتخفيف من وطأة الظلم التي
يشعر بها المستضعفون في الأرض . لقد شهدوا كيف ترتفع قواعد الظلم
والعسف ، وتنتصر دولة الباطل فلم تطاوعهم ألسنتهم على الدعوة إلى الحق
والعدل . إنهم يرهبون بطش الحاكم ، ويخشون نزق وسفه الأعداء ممن
ينتسبون إلى طبقتهم ، فيؤثرون الصمت وهو نوع من الرضا ؛ ويحتجون
على الإثم والعدوان بقلوبهم وهو أضعف الإيمان ؛ ويرغبون عن النصيح
وإسداءه لأنهم موقنون أنه سيذهب أدراج الرياح ، ولأنهم يعلمون
أو يحسبون أن الناس فقدوا ثقتهم بكل ناصح وداع إلى الحق لكثرة
ما سمعوا وخدعوا ، وغرر بهم باسم الدين ، حتى اشتبه الأمر عليهم ،
وعسرت عليهم التفرقة بين أنصار الحق ودعاة الباطل ، فرضوا آخر الأمر
أن يصموا آذانهم عن سماع النصيح أياً كان مصدره .

فكيف لذوى الحل والعقد من المسلمين الذين تتقطع أنفسهم حسرات على
ما انحدر إليه أبناء ملتهم أن يتطوعوا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟

إنهم يرون المنافقين المداحين هم السابقون الأولون ، وهم الأخيار المقربون ؛
فيملاً عليهم الجبن أنفسهم ، ولا يخطر لهم خاطر أن يكشفوا عن ادعاء هؤلاء
المهرجين حتى يعلم الخاصة والكافة نفاقهم واتجارهم بالدين . ولو جال بخیال
أحد منهم أن يهب لمقاومة هؤلاء العلماء المتملقين لما لبث هذا الخيال في
خاطره لحظتين : إنه يظن أنه من الحق والطيش أن يقف وحيداً في طريق
الباطل ، وأن يدعو إلى الهدى في أمة من الضالين ؛ إنه لو فعل لأصبح هدفاً
لكل سهم يأتيه من حيث يدرى ومن حيث لا يدرى ، وضحية تقدم على
مذبح مطامع ذوى الخطوة لدى الحاكم المستبد ؛ إنه يحسب أنه لو قام يدعو
إلى الحق لمرب به الناس غير حافلين ؛ بل ربما وجدوا أن ما قد ينزل به من
أشد النوازل والمصائب جزاء عادل لتهوره وتهجمه على مقام من يجب أن
تحنى له الجباه حتى تقبل الرغام .

ثم قد لا يعدم ذو الضمير الحى من يسخر منه لضيق عقله ، وفساد بصيرته ؛
إذ كيف لعاقل يعيش في دولة البغي والملق أن يجاهر برأيه الحر ، وأن يطلب
الإصلاح بعد أن أنسدت مسالكه ، وانقطعت وسائله ؟ أما كان أولى به ،
لو كان عاقلاً أن يرتضى لنفسه ما ارتضى رفاقه لأنفسهم ، وألا يجرؤ على نصيح
من لا يجدى النصيح فيه ؟ أو لم يكن من حسن السياسة ألا يلقي بنفسه إلى
التهلكة ، وقد كان الطريق أمامه معبداً نحو ما ينعم به أقرانه ممن عرفوا كيف
تكتسب ثقة المستبد ، وكيف تستنزع لقمة العيش من أفواه الجاعين ! لقد كان
له أن يتبع سبيلاً سهلاً مُعَبّداً ، فأثر أن يسلك طريقاً وعراً تكتشفه الصعاب
من كل جانب ، وتغشاه ظلمات بعضها فوق بعض ؟ أو لم يكن من الخير له

أن يخذل الحق ، وأن يسلك سبيل الباطل ، وأن يدع نصيح الملوك جانباً ،
وأن يتملقهم وينال أجره على ذلك ؟

تلك هى الهواجس التى تعتمل فى نفس العالم الجبان الذى يأبى النفاق
ويكره الظلم ، ويشعر بالرحمة للبؤساء من بنى ملته . ولكنها هواجس تمر
بالخاطر وتسبح للخيال ، ثم تنقشع ويرضى صاحبها بأن يدع العلم لهؤلاء
الخذاق من المتعممين الذين كتبت لهم الحياة الطيبة فى كثير من البلاد
الإسلامية عندما ارتضوا أن يتحالفوا مع المستبد ، وأن يتخذوه ولياً
لنعمتهم يمنحهم المال بيد ، والدرجات العلمية بيد أخرى ، ولا يطلب إليهم
شيئاً إلا أن يخالفوا ضمائرهم ، إذا اتفق أن تردد فيها صدى من أصداى الحق ،
وإلا أن يكونوا له أبواقاً تمجد أعماله وتحبب إلى الرعية الرضا بنقائصه .
وهل لمن يدعى العلم مطمح أسمى من هذا المطمح : علم ومال بغير عناء ؟
لقد ساهم رجال الدين من الأتراك بمثل هذه الوسائل فى تحطيم أركان الخلافة
الإسلامية ، وساعدتهم على ذلك أنهم وجدوا فى أحلك عصور الاستبداد ،
وعرفوا كيف ينالون مكائدهم فى قلوب السلاطين بملقهم ووسواسهم . وكانت
نتائج هذا المسلك هو ما نراد من تفكك الدولة الإسلامية وسقوط كثير من
أجزائها فى قبضة دول الاستعمار . كل ذلك لأن رجال الكهنوت كانوا لا يعنون
بمستقبل المسلمين عشر معشار ما يعنون بأنفسهم . إنهم يفضلون أن تتمزق
الأمبراطورية العثمانية بسبب ضعفها واستبداد خلفائها وجبن أو نفاق علمائها ،
بدلاً من أن يفقدوا ما اكتسبوه من سلطان ونفوذ .

لقد كان شيخ الإسلام هناك يحرض السلطان عبد الحميد فى أواخر القرن
الماضى على عدم الاستماع إلى دعاة الحرية ، والمنادين بإدخال النظام النيابى ،

وكان يحضه على الوقوف موقف الحازم من هؤلاء المتمردين ، بحجة أن هذا النظام الذى يطلبونه لا يصلح للمسلمين الذين لا يستقيم لهم ملك إلا إذا كان على رأسهم مستبد عادل ، مع الاستبداد والعدل لا يجتمعان مطلقاً . كذلك كان ينظر بعين الرضا إلى جيوش الجواسيس التى أحاط بها السلطان نفسه ، ويطرب عندما يعمل هذا الأخير سيف الغدر فى رقاب الأحرار ؛ ذلك لأن شيخ الإسلام هناك كان يود البقاء دائماً بجوار عبد الحميد يفسر له أحلامه ، ويشير عليه بالأساليب التى يجب أن تتخذ لإنقاذ الدولة المشرقة على الفناء ؛ كل ذلك لأنه كان يرى فى مجيء الحرية نذيراً بالقضاء على منزلته لدى سلطان تركيا . (١)

ومن قبل ، أى منذ قرنين من الزمان ، لم يجد علماء الدين فى تركيا غضاضة فى أن يعفوا أنفسهم من مهمة تقويم الملوك ودعوة الناس إلى سبيل الرشاد ؛ بل نجحوا فى أن يضعوا مقاديرهم فى يد السلطان ؛ لأن ذلك كان خيراً فى ظنهم من أن يؤدوا للدين أمانته . وقد اتخذوا لأنفسهم — كما يذكر لنا عبد الرحمن السكواكى — قانوناً سموه طريق العلماء ، وهو القانون الذى يجعل الدرجة العلمية منحة يناها من ليس لها أهلاً ؛ بل قد يناها الجهلة والأطفال والأميون . « فإنه يكون طفلاً فى المهد وينعت ، فى منشوره الرسمى من قبل حضرة السلطان ، بأنه أعلم العلماء المحققين ، ثم يكون فطياً فيخاطب بأنه أفضل الفضلاء المدققين ، ثم يصير مراهقاً فيعطى المولوية ويشهد له بأنه أفضى قضاة المسلمين ، معدن الفضل واليقين ، رافع أعلام الشريعة والدين ، وارث علوم الأنبياء والمرسلين ، ثم وشم حتى يصعد ، فيوصف بأعلم العلماء

(١) أنظر كتابنا : جمال الدين الأفغانى صفحة ٨١ ، ٨٢ .

المتبحرين وأفضل الفضلاء المتورعين ، ينبوع الفضل واليقين ، إلى آخر ما في تلك المناشير من الكذب المشين .»

فإذا ربيع هؤلاء الجهال على عروش العلم ردّوا إلى السلطان أكثر مما خلعه عليهم ، فوصفوه بأنه « المولى المقدس ذو القدرة ، صاحب العظمة والجلال ، المنزه عن النظر والمثال ، واهب الحياة ، ظل الله ، خليفة رسول الله ، مهبط الإلهامات ، مصدر الكرامات ، سلطان السلاطين ، مالك رقاب العالمين ، ولي نعمة الثقلين ، ملجأ أهل الخافقين إلى غير ذلك من مصارع الشرك والكبرياء والمهالك . »

وعلى هذا النحو يتبادل الخليفان العون ، وتضيع مصالح العباد وتركز ربح الدين وسط مظاهر النفاق والملق . « ثم إن هؤلاء المتعممين ما كفاهم هذا القانون ، فألحقوه بقانون آخر سموه : « توجيه الجهات » ، جعلوا فيه التدريس والإرشاد والوعظ والخطابة والإمامة وسائر الخدم الدينية ، كالعروض تباع وتشترى ، وتوهب وتورث ، وما ينحل منها نادراً عن غير وارث يبيعها القضاة لمن يريدون ويتكرمون بها على المتملقين . وبهذا القانون انحصرت الخدم الدينية في الجهلاء والمنافقين . »^(١)

فبفضل العلماء الجبناء والأدعياء المنافقين ، مسخّ الدين في نفوس أهله ، وضاع العامة بين ملوكهم وعلمائهم ، وخسر الناس دينهم ودنياهم ، إلا نفرأ قليلاً ضحوا بآخرتهم من أجل عاجلتهم . وبمثل هذا الخسران تتدهور الأمم ، وترسف في قيود الذل ، وتتطلع بآمالها فلا تجد منفذاً لإصلاح ، فتقلب

(١) أم القرى ص ٤٠ ، ٤١ .

إلى الوراء لترى مُلكاً زائلاً ومجداً ضائعاً ، فلا تجد سوى عن مصابها
سوى البكاء على ما لا سبيل إلى رده ، لا بالآئين ولا بالنجيب ، ثم تتوالى
البطون وتتتابع الأجيال ، فيستفحل الداء ، ويعظم الفساد ، وينقطع الأمل ،
ويتعذر العلاج ، ولكن يستمر البكاء حيناً من الدهر ثم تجف الدموع ،
وقد نسي الباكي سبب بكائه ، ورضى بما رماه به القضاء والقدر فلا يحزن
لما يحل به من مصاب لكثرة ما أصيب . وساعد جبن العلماء على فتور الطمعم
ففسد العلم ، وقل أهله ، وسيطر الجهل غير منازع ، وأصبح الناس يعتقدون
أن الاهتمام بالأمور العامة نوع من الفضول والتطفل . فغداً كل فرد من
أفراد الأمة لا يشغله شغل سوى نفسه وحفظ حياته ليومه ، لا يعنيه
في قليل أو كثير أن تضل هذه الأمة أو تهتدى .

ب — محاربة الإصلاح :

وإذا كتبت الغلبة في الأمة لجماعة المنافقين من العلماء ومن يتبعهم
من السذج والجهلة — وكثيراً ما جرت الأمور على هذا النحو — حورب
الإصلاح ، وانقطع الأمل في التجديد والتحرر من قيود الجمود والتقليد .
وقد شهدنا كيف حارب الناس طائفة المعتزلة ورموها بالكفر . وقد سمعنا
كيف ضاق الأزهر في القرن الماضي بآراء جمال الدين ورماء بالإلحاد ،
وكيف هاجت نفوس أهله عندما جاء محمد عبده ينادى بضرورة التجديد
في دراسة العلوم الإسلامية ووجوب العناية بالعلوم النظرية والعملية التي
كانت سبباً في تقدم الغرب .

وليست محاربة الإصلاح في مثل هذه الحال أو تلك بالأمر العسير ؛

إذ يكفي أن ينطق أحد المتعممين أن الجغرافيا والرياضة والطبيعة والفلسفة علوم كفر وزندقة ، وأن يقرر أن الداعين إلى دراستها من المارقين واخوارج ، حتى يهرع المستبد إلى نجدة ، وتهب العامة لندائه ، وتصدق طبول الحرب ، فتخترع التهم ، وتكال الشتائم ، وتبتكر ألوان جديدة من السباب وتقوم دنيا الجهل وتقعده ، ولا تهدأ نائرة القوم ، إلا إذا ركبت ريح الإصلاح . وعندئذ ينقلب كل إلى أهله فرحاً مسروراً ، يزهو بما فعل : ألم يقف في وجه الإلحاد ؟ ألم يساهم قدر طاقته في القضاء على شرذمة الخونة المتفرنجين الذين أرادوا تغيير الأوضاع ومسح الدين ، وفتح باب الزيغ والبدعة ؟ وما الدين عند هؤلاء إلا الرضا بالمصائب والصبر على المكاره ، والسير الدليل على آثار السابقين المدققين المحققين من العلماء الذين أفنوا عصارة عقولهم في وضع أسس العلم النهائي الذي لا علم بعده ، ويريدون بهم هؤلاء الذين ألفوا كتبهم في العقائد والنحو والتفسير ، وبخاصة من ألف منهم في عصور التدهور والجهل كتباً تبدو في أعين علماء العصور الأخيرة كما لو كانت أسس ما أنتجه العقل البشري ، مع ما تمتلئ به من مشا كل مزعومة وحلول واهية وما تفيض به من خرافات والإسرائيليات التي تحجب الحقائق البديهية التي جاء بها الكتاب والسنة . (١)

ولو نبغ من بين هؤلاء العلماء المقلدين رجل أبي أن ينكر عقله وأن يردد ما قاله السابقون ، فرأى أن العلماء يجتهدون في ضلال ، وأنهم يفنون العمر في دراسة علوم قد تحجرت وذهبت روحها فلم تبق فيها إلا عبارات معقدة ، وصيغ مكررة - نقول لو فطن أحدهم إلى ضرورة مسابقة الزمن والاقتباس من العلوم الحديثة ، والعودة إلى المنابع الإسلامية الأولى ،

(١) بيننا في مقدمتنا الكتاب مناهج الأدلة مقدار اعتماد علماء الكلام عن روح القرآن .

فقام ينادى بالإصلاح ، لعجبوا لأمره ، وأنكروا عليه غرابة تفكيره ،
وتوجسوا منه شرآ . فإذا ألح في طلب الإصلاح استمعوا إليه قليلا ، ليروا
ماذا يكون من شأنه : فإن هو طالب بتحقيق شيء من الكرامة لهم بأن رأى
ضرورة زيادة رواتبهم قالوا حبا وكرامة ، فإذا نصح بإدخال نظم الامتحانات
كما هي الحال في المدارس أو الجامعات الأوروبية بدأ الريب يدب إلى قلوبهم ،
فقالوا : « أهذا هو الإصلاح الذي كادت آذاننا تصم من صخب الدعاء له ؟
وما جدوى هذه النظم وما عسى أن تحققه من خير ؟ ألم تخلد معاهدنا على
الزمن ؟ فقيم التجديد وتقليد الأجانب ؟ لقد كانت نظمنا القديمة أفضل النظم ،
وقد تخرج في ظلها مئات العلماء الأفاضل الأجلاء . إن هذا الإصلاح
ما هو إلا خدعة يراد بها القضاء على التقاليد الإسلامية التي ورثناها جيلا
بعد جيل . » ومع ذلك فر بما قبلوا هذه النظم بعد كثير أو قليل من المساومة
لكسب بعض المزايا الجديدة ، أو بعد أن رأوا أنها ترتبط ، من قريب
أو بعيد ، بإصلاح حالهم ، وزيادة رواتبهم .

فإذا قيل لهم بعد ذلك إن الإصلاح ينبغي ألا يقف عند المظهر والشكل ،
وإنه لابد من أن يتطرق إلى الموضوع واللب ، أى إلى العلوم التي تدرس في
معاهدهم ، بحيث يفسح المجال للجديد ، وبحيث يهذب وينقى القديم للتخلص
مما لا جدوى منه ، دون القضاء على الأصول الأولى التي لا يندأ أحد عن
الاعتراف بها ، والتي لا تتطلب من الباحثين أن يثيروا بصدها مشاكل
لا حصر لها ، تنبت عادة من خلاف لفظي أو ترتب على سوء الفهم ، ولكنها
تزدهر وتتفرع وتؤدي إلى مشاكل وعقائد جديدة في ظل الجمود والجهل -
نقول إذا دعاهم إلى إصلاح اللب والعودة إلى المصادر الأولى اضطربت

خواطرهم ، واثارت ثأرتهم ، وعلاضجيجهم ، وهبوا جميعاً لمحاربة هذا العدو الذى يلبس ثياب الصديق ، وهذا المارق الذى خرج على الإجماع ، وهذا الملاحد الذى يدعو إلى الاجتهاد ، لا شئ إلا للقضاء على التراث القديم بحجة الإصلاح والتطور !

هذا هو موقف العلماء الرسميين من فكرة الإصلاح منذ أن ارتضى المسلمون أن ينصروا أهل الرواية والتقليد على أهل الفكر ، وأن يسدوا باب الاجتهاد ، وأن يقنعوا بما يردده الأولون ، أى منذ أن كتب لأتباع الأشعرى أن يغلبوا المعتزلة على أمرهم . وهذا هو ما حدث فى أغلب الأقطار الإسلامية منذ أن تفرق الشمل ، وتصدع الصرح ، وتششت الفكر ، ودبت مظاهر الانحلال فى هذه الأمة الكبيرة .

ومن قبل رفض جمال الدين ما زعمه الفقهاء من أن باب الاجتهاد قد أوصد عند أهل السنة ؛ فلا مجال لمجتهد أو باحث . فقد ذكروا يوماً فى مجلسه رأياً للقاضى عياض ، ورأوا فيه أنه غاية ما يمكن أن ينتهى إليه الاجتهاد ، واشتد تمسكهم به حتى أنزلوه منزلة الوحى بأنه لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فقال جمال الدين : « يا سبحان الله ، إن القاضى عياض قال ما قاله على قدر ما وسعه عقله ، وتناوله فهمه ، وناسب زمانه ، فهل لا يحق لغيره أن يقول ما هو أقرب إلى الحق وأوجه ، وأصح من قول القاضى عياض أو غيره من الأئمة ؟ وهل يجب الجمود والوقوف عند أقوال أناس هم أنفسهم لم يقفوا عند حد أقوال من تقدمهم . ^(١) قد أطلقوا لعقولهم سراحها فاستنبطوا

(١) قال كلود برنارد قولاً شبيهاً بذلك : إن احترام الآراء المتوارثة احتراماً يقوم على

المخاكة ، وسوء الفهم معناه اتباع سبيل الأوهام والأباطيل . وقد يكون ذلك عقبة حقيقية =

وقالوا . . . وأتوا بما ناسب زمانهم وتقارب مع عقول جيلهم ، وتبديل الأحكام بتبديل الزمان . « ولما اعترض عليه بعض جلسائه بسد باب الاجتهاد قال : « ما معنى باب الاجتهاد مسدود ؟ وبأى نص سد باب الاجتهاد ؟ أو أى إمام قال لا ينبغى لأحد من المسلمين بعدى أن يجتهد ليتفقه فى الدين ؟ أو أن يهتدى بهدى القرآن وصحيح الحديث أو أن يجد ويجتهد لتوسيع مفهومه منهما ؟ . . . نعم إن أولئك الفحول من الأئمة ، ورجال الأمة اجتهدوا وأحسنوا . . . ولكن لا يصح أن نعتقد أنهم أحاطوا بكل أسرار القرآن أو تمكنوا من تدوينها فى كتبهم . » (١)

وهذا العداء للاجتهاد والإصلاح هو ما حدث ، ويحدث فى عصرنا الراهن ، وهذا هو ما وصفه الأستاذ أحمد أمين عندما عرض لموقف رجال الأزهر منذ خمسين عاماً من دعوة الإمام محمد عبده إلى إصلاح هذه الجامعة الإسلامية الكبرى حتى تسير الزمن ، وحتى لا يضطر الناس إلى ترك الدراسات الدينية التى لم تعد تسير جنباً إلى جنب مع الدراسات العلمية الحديثة « يا لله وإصلاح الأزهر ! ما حاوله أحد من قبل ونجح ، ولو لا الشيخ محمد عبده ؛ لأن كل المحاولات كانت تنتج إلى هامش الموضوع لا أساس الموضوع ، وكانت عن سبيل استرضاء أهله ، والخوف من أى قلق واضطراب ، والأزهريون

== فى سبيل تقدم العلم ، وهو فى الوقت نفسه مضاد للمثلة التى ضربها لنا عظماء الرجال فى جميع العصور ، فليس عظماء الرجال فى الحقيقة سوى هؤلاء الذين جاؤا بأراء جديدة ، وهدموا الأخطاء ، دهم لم يحترموا شهرة سابقيهم . وهم لا يفهمون كيف يسلك الآخرون تجاههم مسلكاً مخالفاً لـ . أنظر كتابنا المنطق الحديث ومناهج البحث ، ط ٢ ، ص ٢٤ .

(١) خاطرات جمال الدين الأفغانى ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

كان يتزعهم طائفة ألفت القديم حتى عدته ديناً ، وكرهت الجديد حتى عدته
كفراً ، وعاشت في المغارات فلم تر ضوءاً ، وأفنت عمرها في فهم لفظ ،
وتخريج جملة ، وتأويل خطأ ، فلم تر حقائق الدنيا . فإذا أتى مصلح سمى أهله
الجور حوله ، واحتموا بالدين يخيفون به الحكومة ، ويكسبون به عامة
الشعب ، وخنقوا الطائفة القليلة من شبابه النازعين إلى التجديد ، وحرصوا
على مراكزهم أن يكتسحها الإصلاح وجاههم أن ينتقل إلى يد المصلحين ،
وبجانهم طائفة أخرى تؤمن القديم عن صدق وإخلاص ، ولكن عن
ضيق أفق ، وغفلة عن الحق ؛ هم من جنس ما قال أهل الحديث عن بعضهم
« تتطلب دعوتهم ولا تقبل شهادتهم » . فتتجمع كل هذه العوامل فيضطر
المصلح - أخيراً - إلى الانسحاب إن غضب ، أو المداراة والمسامحة والرضا
بالموجود إن لم يغضب ، وتضطّر الحكومة أن تتخلى عن إصلاح
الأزهر حياً في السلامة ، وتتركه يأكل بعضه بعضاً ، وتنشئ بجانبه المعاهد
لمعالي اللغة العربية والقضاء الشرعي ، لتستطيع تنظيمها والإشراف عليها ؛
إذ أبجزها الإشراف على الأزهر .. (١) .

وهذا مثال نذكره ، ولا نريد به طائفة خاصة ؛ إذ من الممكن أن يجد
المرء أمثلة شبيهة به في البلاد الإسلامية الأخرى ، وإنما سقناه لكي نستنبط
العلة منه ، وهي أن ثورة علماء الدين على فكرة الإصلاح قد تبلغ حدّاً
يجعلنا لانصف خروج بعض تلاميذهم عليهم بأنه مروق أو جحود ؛ بل يحفزنا
إلى النظر إليه على أنه غضبة للحق ونوع من الوفاء للدراسات الإسلامية

الحققة ؛ إذ يتجلى في مثل هذا النقد المرير الذى يسوقه الأستاذ أحمد أمين لون من الحسرة على ما وصلت إليه المعاهد الإسلامية عندما تشبثت بعلوم أو شبه علوم كانت تدرس في عصور الانحطاط والتدهور ^(١) ، ولم تفتن إلى أن العلوم الحديثة التى تحاربها بكل هذا العنف ربما كانت أكثر عوناً لها من علومها العتيقة على إظهار الدين الإسلامى في مظهره الحق ، وهو الدين الذى لا يحارب العلم ، ولا يناهض العقل ؛ بل يجد فيهما خير أعوانه .

هذا إلى أن العلماء الرسميين لا يريدون الإصلاح لا لأنفسهم ولا لغيرهم . وبقدر ما ينشطون إلى الدفاع عن مصالحهم الخاصة يرى المرء مع كثير من المصلحين أنهم لا يؤدون واجبهم الأول على النحو الذى كان ينبغى لهم أن يفعلوا . فهم مقصرون في الدعوة إلى التمسك بأصول الدين والأخلاق ، وترويض النفوس للقيام بحمليل العمل ، وهم بعيدون عن الغاية التى من أجلها وجدت طائفتهم . وهم لا يقيمون رابطة دينية ، ولا يفكرون في القضاء على أسباب الخلاف بين أمراء المسلمين أو ملوكهم ، ولا يتخذون المساجد والمعاهد سبيلاً إلى بث روح الوحدة الإسلامية ، مع أن كل مدرسة وكل مسجد يجب أن يكون « مهبطاً لروح حياة الوحدة . » ثم لا يخطر لهم خاطر ، كما يقول جمال الدين في أن يخلقوا لهم مراكز في مختلف الأقطار « يرجعون إليها في شئون وحدتهم ، يأخذون بأيدي العامة إلى حيث يرشد التنزيل وصحيح الأثر . »

فهل فكروا في أن تكون أيام الجمع موسماً للتعارف والتآلف وتذاكر

(١) قال أبو العلاء : وقالوا فقيهه والفقيه مموه وحلف جدال والكلام كاوم
أتوك بأصناف الخبال وإنما لهم غرض في أن يقال علوم

ما حل ببني ملتهم ، والتدبر في وسائل النهوض والإصلاح ، والعمل على نشر التعليم ، وتصحيح الآراء ، وتطهير الدين مما شابه من البدع ، والوقوف في طريق الآراء الإلحادية التي تنتشر في البلاد الإسلامية لعدم وجود ثقافة دينية كافية بها ؟ إنهم لو تشاوروا وصرخوا جانباً يسيراً من جهودهم لخبر المسلمين ، بدلاً من أن يبذلوها جميعها لنصرة المستبدين ونصرة أنفسهم لفعلا شيئاً كثيراً ، أو لأدوا في الأقل واجباً هو أمانة في أعناقهم « إلا أنا نأسف غاية الأسف إذ لم تتوجه خواطر العلماء والعقلاء من المسلمين إلى هذه الوسيلة ، وهي أقرب الوسائل ؛ وإن التفتت إليها في هذه الأيام طائفة من أرباب الغيرة . » (١) وهي في أغلب الأمر جماعة ليست من العلماء الرسميين ؛ بل من هؤلاء الذين يدفعون هؤلاء العلماء دفعاً إلى حضور المؤتمرات الإسلامية .

ولو أصر العلماء على ألا يشغلوا أنفسهم بأمور السياسة الإسلامية العامة ، وعجز الدافعون عن دفعهم إليها قسراً ، ولو قعدت بهم هممهم واختلاف آرائهم عن الدعوة إلى الوحدة بين المسلمين في مختلف أقطارهم وإلى القضاء على الخلافات التي فرقت بينهم فجعلتهم أهل سنة أو شيعة - نقول لو رفضوا أن يقودوا الجماهير من أوجهة السياسية لبقى مجال العمل واسعاً أمامهم لو شأوا ؛ إذ يجدون أمامهم حقلاً بكرّاً ، وهو النهوض بالناحية الأخلاقية ، ولو بذروا في هذا المجال بذرة صالحة لالتفت حولهم القلوب ، ولارتفعت مكانتهم في نفوس الكافة ، وللحقوا في هذه الناحية برجال الدين في الملل الأخرى ممن قد يجتهدون في ضلال من ناحية العقيدة ، ولكن يأتون بالعجب العجاب من الواجهة الاجتماعية الإنسانية . فإن هؤلاء

لما رأوا أن أبواب النفوذ والسلطان قد أوصدت في وجوههم اتجهوا إلى العامة يرشدونها إلى أمور دينها ، ويهذبون أخلاقها وطباعها قدر طاقتهم ، مما ينهض بها ، وينتهي آخر الأمر بنهضتها السياسية والاجتماعية . ولقد فطن أصحاب العروة الوثقى ، إلى « أن الاعتدال في أصول الأخلاق والتحلي بحلية الفضائل وترويض القوى والآلات البنائية على العمل بآثارها إنما يكون بالدين ، ولن يتم أثر الدين في نفوس الآخذين به . . . إلا إذا قام رؤساء الدين وحماته وحفظته بأداء وظائفهم من تبين أوامره ونواهيه وتثبيتها في العقول ، ودعوة الناس إلى العمل بها وتنبيه الغافلين عن رعايتها . . . أما إذا أهمل خدمة الدين ووظائفهم أو تهاونوا في تأدية أعمالهم ضعف اليقين في النفوس ، وذهلت العقول عن مقتضيات العقائد الدينية ، وأظلمت البصائر بالغفلة ، وتحكمت الشهوات البهيمية ، وتسلمت الحاجات المعيشية ، ومال ميزان الاختيار مع الهوى . » (١)

ح - روح العداء للعلم :

وقد ظن العلماء الرسمىون أن العلم يجب ألا يخرج عن دائرة الدراسات الدينية من حديث وتفسير وجدل في العقائد ، وهو ما يسمونه علم الكلام ، وربما أباحوا قليلا من معرفة الحساب للاستعانة بها في علم الميراث . أما العلوم الأخرى من جبر وهندسة وعلم طبيعة وكيمياء فإنها تبدو لهم غير جديرة بأن تسمى علوماً . وإذا عرِضت عليهم نتائج البحوث العلمية حاولوا إرجاعها إلى بعض ما اهتدى إليه السابقون من أئمتهم ، كما أنما وقفت عجلة

الزمن عند عصر معين كمل فيه العلم ، ولم يترك الباحثون فيه شيئاً إلا وسبقوا إليه اللاحقين . حقاً كان العرب قد أخذوا بأطراف هذه العلوم ، واخترعوا بعضها كعلم الكيمياء والجبر ، لكنهم لم يفعلوا سوى أن بدأوا بدءاً هيئياً ، ومع ذلك كان هذا البدء يبشر بالخير ، لولا أن زحفت موجة الجمود ، فوقفت في طريق هذه العلوم وحارب أصحابها فيما بعد على أنهم مارقون ومشعوذون ، فماتت روح البحث ، وقضى على الحقول ألا تعلم شيئاً آخر سوى العلوم الدينية وبعض العلوم التي تعد وسائل لها كعلم النحو والصرف والبلاغة والعروض . هذا إلى أن هذه العلوم الأخيرة قد تطرق إليها الفساد والخلل في أثناء عصور الجمود ؛ إذ اختلطت بأراء منطقية وفلسفية فوقفت في طريق نموها ، ودعت إلى تحجرها منذ عدة قرون ، حتى انقطعت الصلة بينها وبين الحياة الاجتماعية والعملية التي كان يجب أن تظل دائماً أداة جيدة للتعبير عن جميع دقائقها . وهكذا أصبحت الثقافة الإسلامية العربية التي يحرص عليها هؤلاء العلماء ، والتي يرفضون كل إصلاح بحجة المحافظة عليها ، ثقافة مزيلة لا تعتمد على الأصول الإسلامية الأولى ، ولا تتصل بالحركة العلمية ، فلا تشبع عاطفة ولا تروى غلة ؛ وإنما هي خليط من المناقشات والجدل الذي لا جدوى فيه ، وهي لا تزيد المرء علماً ؛ بل ربما قضت على ما لديه من استعداد جيد . وهذا هو السبب في هبوط المستوى العلمي في بلادنا على الرغم من طول مدة الدراسة ؛ وفي أن هؤلاء الذين لا تنجح مثل هذه الثقافة في تشويه عقولهم قد ينبغون نبوغاً باهر أمتى أتيح لهم أن يتصلوا بثقافات أكثر حيوية وأغزر مادة وأقوم منهجاً .

أما العلوم الأخرى التي قضى الفقهاء أنها لا تدخل في نطاق الثقافة الدينية

فقد أحاطت بها هالة من كراهية القوم ونفورهم ؛ إذ المرء عدو ما يجهل .
ثم أصبح الاهتمام بتحصيلها موضع نقمتهم ، كما أصبح المشتغلون بها هدفا
للقصد والتجريح الذى ينتهى عادة بالرمى بالكفر أو الفسوق . لكن هذه
العلوم التى ضاق بها فقهاء المسلمين انتقلت غصنة الإهاب إلى أوروبا ، وفطن
إليها بعض رجال الفكر هناك ابتداء من القرن الثالث عشر ، ونخص بالذكر
من هؤلاء روجر بيكون الذى يعد أمير الفكر الحقيقى فى القرون الوسطى ؛
فهو الذى وضع البذرة الأولى للتفكير القائم على الملاحظة والتجربة هناك ،
بعد أن اطلع على الثقافة العربية ، واهتدى إلى أهم ما تنطوى عليه هذه
الثقافة من الأصول التى يمكن أن تعتمد عليها العلوم التى تدرس الظواهر
الطبيعية . ذلك أنه لم يهتم بفلسفة أرسطو التى نقلها العرب ، ولا بالمنطق
الذى ظن الأوروبيون فى عصره أنه العلم النهائى الكامل ؛ وإنما وجه عنايته
إلى المحاولات التجريبية الأولى التى قام بها بعض علماء العرب فى علم الكيمياء
وفى فنونهم الأخرى . فقام ينادى فى أشد عصور الجهل حاسكة فى أوروبا
بأن الحقائق العلمية لا يمكن أن تأتى من مصدر آخر سوى الملاحظة
والتجربة ؛ لأن التجربة تكفى نفسها بنفسها ، فى حين أنه لا قيمة للحقائق
المنطقية إلا إذا كانت مطابقة للواقع ، ولا للآراء الدينية إلا إذا كانت على
وفاق مع العقل .

وقد اختمرت فكرته هذه عدة قرون فى عقول أهل أوروبا ، ثم
ازدهرت فجأة بعد طور اختارها ، فكانت تلك النهضة العلمية الكبرى التى
حمل لواءها فرنسوا بيكون وجاليلى ونيوتن وآخرون كثيرون ، والتى آتت
ثمارها فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، والتى تنبئ بأن أمامها أفقا بكل

الخيال عن الإحاطة بها ؛ فإن الكشف العلمية التي اهتدى إليها العلماء منذ القرن السادس عشر حتى الآن توحى إلينا أن العلم لم يدرك بعد غاية تطوره . وقد نمت هذه العلوم في أوروبا وأدت إلى نتائجها العظيمة التي نلناها في الفارق الكبير بين حضارتهم وتأخرنا ، وقوتهم وضعفنا ، وعلمهم وجهلنا . ومع أننا ننتلذذ الآن على الغرب في كل شيء يتصل بالحياة العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية فإن علماء الدين عندنا ظلوا ، حتى أواخر القرن الماضي ، يحاربون العلوم الرياضية والطبيعية ، ويصفون الداعي إلى دراستها بالكفر والزندقة . ومن يدري فلعل بقية من علماء هذا العصر تصر على عداوة هذه العلوم ، وترى فيها خطراً على الدين ، فإذا هي أكرهت على تدريسها في معاهدها شوهتها أو اكتفت بفشورها اعتزازاً بالقديم وأهله ، أو عجزاً عن فهم الجديد ومتابعته ؟

إنهم يخافون العلم الحديث ، ويقولون إنه قد يوشك أن يفسد على الناس عقائدهم . غير أن هذا ليس بمسلك الدفاع عن العقيدة الحقة ؛ لأن العقيدة التي تؤثر الحياة في ظلام الجهل والجمود ، وتخشى أضواء العلم ، لا يمكن أن يقول أصحابها إنها أسلم العقائد وأقربها إلى العقل . إنهم يسيئون الدفاع عن عقائدهم ويرمون دينهم بما ليس فيه ، ثم يزعمون بعد ذلك أنهم حفظته وحماته ، ولو أنهم فطنوا إلى حقيقة دينهم لعلموا ، كما يقول جمال الدين : « إن الدين لا يصح أن يخالف الحقائق العلمية . فإن كان ظاهره المخالفة وجب تأويله . وقد عم الجهل وتفشى الجمود في كثير من المتردين برداء العلماء حتى اتهم القرآن بأنه يخالف الحقائق العلمية الثابتة ، والقرآن برىء مما يقولون ، والقرآن يحب أن يجل عن مخالفة العلم الحقيقي خصوصاً في الكليات . »

هذا إلى أن محاربة العلم دليل قاطع على جهل هؤلاء العلماء . فإن تقدم العلوم الحديثة في أوروبا صرف كثيرا من الطبقة المتعلمة فيها عن عقائدها ، فأصبحوا أقرب إلى الإيمان بالله واحد . وأكثر استعداداً لقبول دين عقلى يحض على البحث النظرى ويتسع صدره للدراسات العلمية والفلسفية . فإذا ألقوا ببصرهم نحو الإسلام فجأهم الطابع العقلى الذى تتسم به عقائده البديهية ، فظنوا أنه الدين الذى يبحثون عنه . لكنهم متى رأوا حال أهله وخاصة علماء الدين منهم ، وعرفوا عن هؤلاء موقفهم من العلم ، لم يجدوا ما يحفزهم إلى الإيمان بهذا الدين الذى يحارب أتباعه العلوم باسمه ؛ بل ذهب رينان إلى القول بأن أوروبا لم تفد شيئاً من الثقافة الإسلامية وما حملته إليها من فلسفة اليونان ؛ فإنهم نقلوا إليها هذه الفلسفة مشوهة ومحرقة . ومع ذلك فإنه يعترف بأن دينهم يحتوى على مثل عليا رفيعة كثير أ ما حببت إليه التفكير فى اعتناق الإسلام ، غير أن أهله يعتقدون أن البحث فى العلم نوع من الكفر . وهذا هو ماصرفه عن اعتناق هذا الدين لما حسب أنه يناهض العلم والفكر . ونرى من جانبنا أن مسلك علماء المسلمين الجهال تجاه العلم فى عصور التدهور ربما كان أحد الأسباب التى دفعت رينان إلى هذا الغلو .

والعلماء المتأخرون أكثر وزراً من سابقهم الذين يقلدونهم فى عداوتهم للمعرفة العلمية الدنيوية ؛ لأنهم يعيشون فى عصر النهضة العلمية الكبرى ، ثم لا يرون ضرورة الاطلاع عليها فضلاً عن المساهمة بنصيب فيها . وكان من اليسير عليهم ، لو شاؤوا ، ألا يقابلوا هذه النهضة بروح الريب ، وألا يقفوا منها موقف الحذر ؛ بل كان أولى بهم أن يتخذوا منها فى الأقل موقف الحياد المشرب بروح المودة أولاً ، لى يفقهوا بعد قليل أنها لا تعارض الدين ؛ بل تؤكد عقائده .

ولقد عرف جمال الدين ذلك من رجال الدين الرسميين ، فنصيح السلطان عبد الحميد ألا يثق بهم ، فيرسل نفرأ منهم إلى اليابان لنشر الإسلام فيه ؛ إذ كان يخشى ، وربما كان محقاً في خشيته ، أن يعطى هؤلاء العلماء فكرة مشوهة عن دينهم لليابانيين ، ومع ذلك يصّر علماء الدين على أنهم يفهمون دينهم حق الفهم ، ويرون أن الخير كل الخير في أن يظل طلبة العلوم الدينية بمعزل عن الحركة العلمية . وغاب عنهم أنهم كلما أعرضوا عن معرفة العلوم الدنيوية كانوا أبعد عن معرفة علوم الدين معرفة صادقة ؛ كذلك خفى عنهم أنهم لو فهموا الدين فهماً حقاً لتوسعوا في العلوم الكونية .

وهذا هو مافعله علماء المسلمين في العصور الأولى ، وهذا هو ما ألح في بيانهم أكبر فلاسفتهم ، ونعني به ابن رشد ، عندما بسّين أن الشريعة والفلسفة أختان رضيعتان متحابتان بالطبع ، وأن الحقيقة واحدة يأتي بها الوحي بحجة ويعمل العلم على تفصيلها ، وأن من يحارب العلم والفلسفة باسم الدين رجل يجهل الدين ، ومن يناهض الدين تحت ستار الفلسفة رجل يجهل حقيقة الفلسفة . كذلك غاب عن أعين المتأخرين أن مما يختلف به دينهم عن الأديان الأخرى أنه لا يتضح في أذهان معتقيه إلا إذا تقدموا في معرفة الحقائق العلمية ؛ في حين أن أتباع بعض الديانات يتعدون من العلم بمقدار احترامهم وحرصهم على عقائدهم ، ويقتربون منه بمقدار انصرافهم عن الإيمان بهذه العقائد .

غير أن المسلمين انتهى بهم انحطاطهم إلى أن كرهوا العلم عندما تولى شؤونهم جهاهم ، وتصدر للوعظ فيهم ضالاهم . وفي أثناء ذلك حدث الغلو في الدين واستعرت نيران العداوات بين النظاريه ، وسهل على كل منهم ، لجهله بدينه ، أن يرمى الآخر بالمروق لأدنى سبب ، وكلما ازدادوا جهلاً بدينهم ازدادوا

منه غلوا فيه بالباطل، ودخل العلم والفكر والنظر في جملة ما كرهوه، وانقلب
عندهم ما كان واجبا من الدين محظورا فيه . (١)

و — يجملون الدين أيضاً :

هذا هو موقف العلماء الرسميين من العلوم السكونية . أما العاوم
الشرعية التي يزعمون بأنها وقف عليهم ، وأنها ميدانهم الذي يجولون فيه
ويصولون ، فلم تكن أسعد حظاً من العلوم الأخرى . ذلك أن هؤلاء
العلماء لم يكونوا على وفاق فيما بينهم ، ولا سيما بعد أن تسربت إليهم روح
الجدل التي فرقت بين علماء الكلام من قبل . فذهب القوم إلى أن كثرة
التفريع والتقسيم وتخيل جميع الحالات الممكنة وغير الممكنة دليل على عمق
المعرفة وطول الباع في الإحاطة بكل شيء .

ولم يكن هذا التفريع والتقسيم ليتم دون صراع وجدال بين أنصار
مدارس الفقه المختلفة . ومن الحق أن نعترف أن الفقهاء بذلوا جهوداً
كبيرة ، غير أنها جهود بذلت في غير وجهها ، وفي غير ما يعود على أصحابها
وعلى الناس بالخير . ولو أنها صرفت في توضيح أصول الدين ، وتقريبها
إلى أذهان العامة في صورة هينة يسيرة تخلو من الجدل والخلاف لثبتت
العقائد السليمة، ولساعدت على نشر الأخلاق والآداب ، ولما اضطرب الناس
إلى مخالفة الدين بسبب جهلهم لأحكامهم ، واختلاف علمائهم في تقرير
هذه الأحكام . وربما أمكن تلمس العذر للرجل العادي الذي يخالف الشرع
بسبب عجزه عن فهم نصوص كتب أهل الجدل من الفقهاء ، وذلك لصعوبة

(١) الإسلام والنصرانية لمحمد عبده ص ١٥٠ .

عباراتها وكثرة الخلاف فيها - نقول لو بذلت هذه الجهود في وجهها الحق لما انحدر المسلمون إلى ما انحدروا إليه بفضل هؤلاء العلماء الذين يظنون أن العلم معناه تكفير الخصم ؛ لأنه لا يرى رأيهم فيما اعتادوه من التشدد في الدين وجعله عبئاً ثقيلاً مع أن الدين يسر في أصله ومنبعه . ولو أطلعت على بعض كتب المتأخرين من الفقهاء لوجدت فيها شيئاً كثيراً من مطاعن بعضهم في بعض مالا يسمح به أصل من أصول الدين الذين يُنسبون إليه : يضلّل بعضهم بعضاً ، ويرمى بعضهم بعضاً بالبعد عن الدين ، وما المطعون فيه بأبعد عن الدين من الطاعن ، ولكنه الجمود قد يؤدي إلى الجحود. (١)

وهل لأحد أن يلوم العامة، إذا رأت هذا الخلاف ومثل هذا السباب ، على أنها تتلمس لنفسها الأعذار في مخالفة أحكام الشريعة ما دام العلماء على غير وفاق فيما بينهم ؟ إنها تنحدر نحو الحلول التي تتفق مع أهوائها معللة النفس بأنه من الممكن أن يكون هناك من الفقهاء من يرى رأيها .

على أن علماء العصر قد لا يكونون أحسن حالا من العامة في فهم الأحكام الدينية ؛ إذ لو اطلع الواحد منهم على الكتب التي ألّفت في عصور التقليد والجمود والشقاق والجدل، ليعلم حكم الشريعة في مسألة من المسائل، لضلّت به السبل ، لكثرة ما يلقى في طريقه من اعتراضات وردود وتسفيه آراء وطعن في عقيدة المخالف . أما الحكم نفسه فقد يجد له احتمالات عديدة لا يدري أيها يختار ؛ هذا إلى أنه قد يعجز عن تمييز الحلول بعضها من بعض .

ويضرب لنا الإمام محمد عبده مثالا لهذه الفوضى في كتب المتقدمين فيقول إنه قرأ أكثر من عشرين شرحاً ليعرف رأي القوم في التيمم فوجدها كلها

(١) المصدر السابق ١١٩ .

غامضة مشوهة ، وأن النص القرآني واضح ليس في حاجة إلى كل هذه الشروح . وسنضرب نحن أمثلة عديدة سيعجب المرء كيف كانت موضع تفكير المحققين من رجال الفقه . فما بالك إذن بعامة الشعب ممن لا يستطيعون الخروج بشيء من مثل هذا الاختلافات التي لا تقف عند حد ؟ إنهم يريدون حكم الدين في أمر من أمورهم فلا يجدون أمامهم سوى علمائهم . وربما لم يكن المسئول بأعلم من السائل ؛ إذ يتفق لبعض ، أو لكثير من هؤلاء الذين يتصدون لتطبيق أحكام الشريعة أن يعجز عن تقرير الحكم الصحيح : إما جهلاً ، وإما عجزاً عن تفهيم من يسأله ؛ وربما كان له في ذلك بعض العذر ؛ لأنه يعتمد على مراجع ومصادر متناقضة متنافرة يكاد يعد الوصول إلى وجه الحق فيها أمراً مستحيلاً .

ويمكن إرجاع فساد أخلاق العامة في القرى والساكنة الإسلامية إلى جهل هؤلاء العلماء الذين يتصدرون للفتوى والوعظ ، والذين لا يعرفون كيف يرشدون الناس ، أو يميزون لهم بين الحق والباطل والحرام والحلال . إنهم حسنوا النية من غير شك ، ولكنهم ضحية التقليد والجمود ؛ وهم يفتنون بقدر ما يعلمون ، وربما كانوا لا يعلمون شيئاً كثيراً . على أنه يتفق لحسن النية أن ينزلق إلى الشر عفواً أو قصداً ، وأن يتخذ الدين وسيلة إلى طلب السعة في الرزق بدلاً من أن يكون سبيله إلى تقويم الخلق وبذل العون والنصح ؛ ويتفق أيضاً أن يشغل فقهاء القرى أنفسهم بأعمال السحر والشعوذة ، يفرقون بين المرء وزوجه ، ويسعون بين الناس بالباطل ، ويضلون العامة بدلاً من أن يتركوها تتبع فطرتها السليمة . ويسيطر هؤلاء الفقهاء على النفوس ويقومون سداً بينها وبين أهل العلم الصحيح ممن يستطيعون إرشادها إلى أمور دينها ،

ويعشون فيها أخلاقه ويرتفعون بها عن هذا المستوى الذى نزل بها إليه جماعة ممن لا علم لهم بالدين والأخلاق ، ومن يغرسون فى عقول النشء أسوأ الغرس ، أو يصرفونهم عن الدين بسبب مسالكهم الذى يتنافى مع أبسط قواعده ، وهى الرغبة فى الخير ، والدعوة إليه فى رفق وغير عنف .

وقد اضطربت معايير الأخلاق بسبب هؤلاء العلماء الجهال حتى أصبح إرشاد الناس إلى الفضيلة والحق ، وزجرهم عن الرذيلة والباطل ، من أشق الأمور وأقلها ثمرة . (١) وكيف يجدى النصح فى قوم نكبوا بجماعة من المضالين الذين يثبطون ألهمهم ، ويصرفون الناس عن الشكوى من الظلم ؛ بل يدفعونهم إلى قبوله دفعاً بحجة التسليم للقضاء والقدر ، ويشوهون عقولهم بسيل من الخرافات والأوهام التى تسرى مسرى السم فى خيالهم لجهالهم وسذاجتهم .

وهكذا انصرف الفقهاء عن واجبهم الأول ورضوا لأنفسهم أن يقفوا موقف الجود والتقليد ، ثم أرادوا أن يخلعوا على ثقافتهم المحدودة طابع القداسة ، وأن يوهموا الناس أنهم حووا علوم الأولين والآخرين ، فنادوا بأن باب الاجتهاد فى الدين قد أوصد ، وأن هؤلاء الذين يحاولون التجديد فى أحكام الشريعة حتى تكون موافقة للتطور الاجتماعى جماعة من الكفرة ؛ بل ربما رموا هؤلاء الذين يرون ضرورة العودة إلى رأى السلف بأهمهم قد مرقوا من الدين . وقد روى لنا الشيخ محمد عبده كيف أن أحد هؤلاء المجتهدين ، وهو السيد عبد الحميد الزهراوى الحمصى ، نشر مقالا عرض فيه للصوفية ،

(١) قال أبو العلاء : كم توعظون فلا تلبس قلوبكم فنبارك الخلاق بما أحتاكم ؛

وبيّن فيه أن هذا المذهب كان نكبة على الإسلام ، فلما أطلع الناس على مقاله في مصر « هاج عليه حملة العمام . . . وقالوا إنه مرق من الدين . . . ثم رفيع أمره إلى الوالى فقبض عليه ، وألقاه فى السجن . فرفع شكواه إلى عاصمة الملك وسأل السلطان أن يأمر بنقله إلى العاصمة ليثبت براءته بما اختلق عليه . . . فأجيب طلبه ، لكن لم ينفعه ذلك كله ، فقد صدر الأمر هناك أيضاً بسجنه ، ولم يعف عنه إلا بعد أشهر ، مع أنه لم يقل إلا ما يتفق مع أصول الدين . . . » (١)

كذلك روى لنا قصة الشيخ عليش الكبير مع الشيخ السنوسى الذى وضع كتاباً فى أصول الفقه زاد فيه بعض مسائل على أصول المالكية لأنه كان قد اعتمد فى تقرير أحكامه على الكتاب والسنة مباشرة . فلما ترمى النبأ إلى الشيخ عليش ، وهو من هو فى شدة تعصبه للدين بمعناه الضيق الذى كان يفهمه كما يقول الأستاذ أحمد أمين ، حمل حربة وذهب يبحث عن الشيخ السنوسى ليطعنه بها لأنه خرق حرمة الدين . ولكن سفر السنوسى قبل أن يلقاه الشيخ عليش حال دون وقوع هذه الجريمة النكراء باسم الشريعة الغراء .

وليس علماء الدين الرسمىون فى مصر هم وحدهم الذين كانوا يقفون فى طريق الإصلاح ، وينافحون عن التقليد ، ويحرمون تدريس العلوم الحديثة باسم الدين ؛ بل إنهم كانوا يسلكون مسلك أقرانهم فى مختلف البلاد الإسلامية سواء فى الأفغانستان أم الهند أم إيران أم بلاد المغرب ، حيث كان هؤلاء العلماء يعلنون الحرب على كل من حاول أن يزحزحهم إصبغاً عما كان عليه.

سلفهم ، وإن كان في البقاء عليه تلفهم .
وقد تساءل الإمام محمد عبده فقال : « هل هذه الحال جديدة على المسلمين ،
حتى يقال إنها عارض عرض عليهم . . . ؟ لا يسهل على من يعرض أحوال
المسلمين تحت نظره من قرون متعددة أن يظن أن هذه الحال من العلل الطارئة
على أمجة الأمم ، خصوصاً عند ما يجد الوحدة في الصفات ، والشمول في
الاعتبارات ، فلو أخذ مسلماً من شاطئ الأطلانطيق ، وآخر من تحت جدار
الصين لو وجد كلمة واحدة تخرج من أفواههما وهي : « إنا وجدنا آباءنا على
أمة وإنا على آثارهم مقتدون » وكلهم أعداء لكل مخالف لما هم عليه ، وإن
نطق به الكتاب ، واجتمعت عليه الآثار . »

فإذا كان هذا هو رأى محمد عبده في علماء المسلمين في العصور
الآخيرة ، فهل لأحد أن يعيب على رينان إذا تشابه الأمر عليه ، فسوى بين
الإسلام والمسلمين ، وظن أن هذا الدين يحارب العقل والعلم حقيقة ،
وأن كل من يؤمن به يسلك مسلك التقليد ، أى ينهل من مناهل الجمود ؟
وهل لنا أن ننفي عن علمائنا الرسميين روح العداء للعلم ، أو نشكر عليهم رغبتهم
في فرض ثقافتهم التي ازدهرت في عصور الانحطاط الفكري على عقول
تتابع الحركة العلمية المعاصرة ، وتتوق إلى أن ترى تجديداً في الدراسات
الدينية ، يخرج بها عن المناقشات اللفظية العقيمة ، ويبعث فيها تلك الروح
التي عرفها السلف في دينهم ، والتي حجبها سحب الجهل أو التظاهر بالمعرفة ؟
هـ — ماذا جنى المسلمون منهم ؟ :

والحق أن البلاء الذي وقع بالمسلمين بسبب علمائهم في الناحية السياسية
لا يكاد يعدله إلا نكبتهم بهم في الناحية الدينية . فإن هؤلاء العلماء ساهموا

في تثبيت قواعد الاستبداد السياسي ، وساعدوا قدر طاقتهم في طبع النفوس بطابع الذل والاستسلام للحاكم الزماني ، وجعلوا طغيانه وعدوانه أمراً مشروعاً وقضاء من الله ، ثم أكملوا القضاء على الروح الإسلامية عند ما قصروا في أداء واجبهم الأول وهو إصلاح النفوس وتهذيبها وإرشادها إلى العقائد الصحيحة والأخلاق السامية التي جاء بها هذا الدين الخنيف . ذلك أن المشتغلين بالفقه أرادوا ألا يكونوا أقصر باعاً أو أقل شهرة من رجال علم الكلام أو الجدل في العقائد ، فجهلوا يتوسعون في أحكام الشرع ، ويفرغون فيها ، كما يحلو لهم ، وكما تمليه عليهم خواطرهم السليمة أو المريضة ، فيضعون لكل حادثة حقيقية أو مستحيلة حكماً خاصاً بها ، وإن لم تكن في حاجة إليه . وليتهم اتفقوا على هذه الأحكام ، ولكنهم اختلفوا ، وصار يرى بعضهم بعضاً بالكفر ، على غرار ما كان يفعل علماء الكلام من قبل . ولما ضاق الناس بخلافهم ، وعميت أبصارهم عن النهج الصحيح لم يجدوا مفرّاً من الركون إلى التقليد ؛ كل يقلد إماماً من الأئمة . وتعددت المذاهب واختلفت المناهج ، وألفت الكتب ، وحوث الغث والثمين ، والحق والباطل ، وجاء من بعد هؤلاء المؤلفين خلف يحسن الظن بكل ما جاء في كتبهم ؛ إذ وجد أن التقليد أيسر من الاجتهاد ، والتسليم بما قال أحد السابقين أهون من تحكيم العقل واستئناف مشقة البحث .

ولما رأى المتأخرون مدى الاختلاف بين السابقين أخذوا يبررون هذا الاختلاف بأنه رحمة بالعامّة ، كما وجدوا فيه سبيلاً إلى التحايل على أحكام الشرع ، حتى ذهب بعضهم في تحايله إلى ما لا يقره الخلق ولا الدين ، كأن يهب الرجل ماله لأحد ممن يثق بهم حتى إذا حال الحول استعاده كاملاً ،

دون أن يخرج منه شيئاً مما يجب شرعاً على الأغنياء للفقراء . كذلك أحلوا للرجل أن يهب زوجته التي طلقها ثلاث طلاقات إلى من يشاء ، حتى يستطيع ضمها إليه ، بعد أن يقوم الوسيط أولاً يقوم بمهمة الحلل . أما من يريد أن يقرض شيئاً من ماله بالربا ، دون أن يقع تحت طائلة العقاب ، فله أن يبيع لمن يقترض منه شيئاً خسيساً بشيء ذي قيمة يردده إليه مع ماله الذي أقرضه ؛ إلى غير ذلك من الحيل التي رتبها كان يعلمها بعض الفقهاء أكثر من معرفتهم بفرائض الدين وآدابه ، والتي يهرع إليها العامة للتخلص من أحكام الشرع .

ومن جانب آخر أغرب بعض الفقهاء في استنباط الأحكام من النصوص إنغراباً شديداً . ذلك أن أحدهم متى وجد نصاً من النصوص الشرعية يتضمن أمراً أو نهياً فهمه أولاً حسبما يؤديه إليه عقله ، ثم حاول تطبيقه على أمثال الحادثة التي ورد فيها ؛ وقد لا يكون بين هذه وبين الحالات التي يماثل بينها شبه ما ، لكنه يأبى إلا أن يجتهد على غير علم أو بصيرة ؛ لأنه يصر على أن يجد لكل حادثة من حوادث الحياة اليومية حكماً شرعياً إما بالوجوب وإما بالتحريم ، ولو كانت مما سكنت عنه الشرع . ومن البديهي أن ينتهي الأمر بأن تصير كل الأشياء ، حتى توافها وسفاسفها محرمة أو واجبة ، وأن تختفي الأشياء المباحة التي يستطيع المرء أن يقربها أو يتركها ، دون أن يكون سيف الفقهاء مصلتاً على عنقه .

وقد تتعارض أحكام الفقهاء السابقين في مسألة من المسائل فيرى المتعنت من المتأخرين أن يلزم أشد الأحكام عسراً ؛ لأنه يريد أن يأخذ بالأحوط ، طلباً للمثوبة كما يقول . وهكذا تمادى المتأخرون في التتبع والتشدد ،

حتى أصبح الدين اليسر عبئاً ثقيلاً لا يدع صغيرة أو كبيرة من الأفعال العادية إلا وقرّر لها حكماً . وكثيراً ما يكون هذا الحكم مضاداً للعقل وللطبيعة . ولكن هكذا شاء الفقهاء ، فعلى العامة أن تتبعهم في تشددهم ، وتكشّفهم العناء فيما لا موجب لطالب العناء فيه ، وإلا حل بها من اللعنة في الدنيا والآخرة ما لا قبل لها به . وظل الفقهاء يوغلون في الدين ، برفق وبغير رفق ، حتى غلبهم وصرعهم ، وحتى أدت شدة الحرج التي يشعرون بها ، والقهر الذي يباشرونه على العقول ، إلى تطلع فريق من المسلمين إلى من ينقذهم من عسف المتشددين ، وعنت المتصدين للفتوى بينهم . وعندئذ لم يجد هذا الفريق أمامه من مهرب سوى أن يقذف بنفسه في حلقات أهل التصوف الذين هزنوا عليه أمر التكاليف ، وصرفوه عنها وعن تشدد الفقهاء ، إلى تلاوة التراتيل والترانيم وهز الأعطاف والتمايل على دق الطبول ونقر الدفوف ، فأصبح الدين لديه لهواً ولعباً وصغيراً وتصفيقاً بعد أن جعله الفقهاء أغلالاً وقيوداً .

أما من لم تستهوه مباحج التصوف ، وكان في خلقه شيء من الشدة والتزم فقد رضى أن يظل في حوزة الفقهاء ، وآثر أن يتبع سبيلهم ، ولو كلفوه بما لم يكلفه به الله ورسوله ، ولو أوجبوا عليه من النوافل والقربات أضعاف ما جاء به الكتاب من الفرائض . إنه يميل مثلهم إلى التشدد ويشعر شعورهم بالحرج ، ويرى رأيهم في أن ما جاء به القرآن ليس كافياً في نجاته . فيقبل على هذه النوافل إقبالا ربما أنساه الواجبات ؛ هذا والفقهاء المشرعون لا يكفون عن التشريع والتقنين وبسط أحكام الشريعة على كل ما يعترض طريقهم : فهم يأبون إلا أن يحددوا لكل عمل من الأعمال قيمته ، ولو كان من تلك الأعمال التي تركها الشرع مباحة للناس يأتون منها ما شاموا وبالقدر

الذى يتفق مع حياتهم الاجتماعية التى تتطور دون انقطاع . ولم يعدم الفقهاء حجة لغلوهم وتشددهم فى الدين ، فهم يشعرون بضيق دونه أى ضيق فى أن يتركوا شيئاً من غير أن يبينوا فيه حكم الله ورسوله ، وهم يخافون على الناس أن يخلطوا بين الحرام والحلال ؛ كأن الدين كان ناقصاً فجاءوا هم يكملونه .

وفى الواقع ليس ما يشعرون به من حرج وما ينجحون إليه من تشدد أو أخذ بالأحوط إلا وليد اضطرابهم فى الرأى وقصورهم فى الفهم ، وترددهم فى الجزم ؛ إذ أن الحلال بين والحرام بين ، وما بعد ذلك فهو مباح للناس بدرجات متفاوتة . ومن قبل غلا أحيار اليهود وعلمائهم ، وتشددوا فى الدين حتى فقد روحه ، وأصبح مجرد عبارات وطقوس معقدة إلى حد كبير أو قليل ، فحق للمسيح أن يأخذ عليهم تشددهم وتغنتهم ونفاقهم عند ما يهتمون بالظواهر المادية للدين ويغفلون عن لبه وجوهره . ومن قبل أيضاً أفرط رجال الكهنوت من النصارى فى تشددهم فكلفوا الناس أن يذعنوا لأحكامهم ، وأن يتقبلوها بالسمع والطاعة دون مناقشة أو نظر ؛ بل بلغ من تشددهم وقهرهم أنهم حرموا على أتباعهم تلاوة الإنجيل أو الاستفسار عن عقائدهم ، وبخاصة عقيدة التثليث التى قالوا إن علمها عند آباء الكنيسة وحدهم ، مع أنها حجر الزاوية فى المسيحية .

كذلك زعم رجال الكهنوت فى النصرانية أن لرئيسهم الأكبر حق تقرير العقائد الجديدة وإدخالها فى صلب المسيحية ، وما على الناس إلا أن يتبعوه . فإذا قرر رئيسهم أن مريم العذراء قد رفعت إلى السماء ، مثل ابنها المسيح ، وجب أن يؤمن الأتباع بهذه العقيدة ، وألا يسألوا كيف أو متى رفعت ؛ وله أن يكرس القديسين وأن يختص أنواعاً من الصلاة للتقرب إلى الله

عن طريقهم . وهكذا تتخضم العقائد وتتطور وتزداد تعقيداً بمرور الزمن وبمشيئة رؤساء الدين وغفلة من يأتون بهم .

ولقد رأيت في إحدى مقاطعات فرنسا أن بعض الآباء الذين يقيمون في أحد الأديرة فكروا في وسيلة لجذب قلوب الناس ، فأووا أن يقيموا على مقربة منهم مغارة تشبه إحدى المغارات المقدسة عندهم وهي مغارة « لورد » [Lourdes] التي يحج إليها المسيحيون من مختلف البقاع للتبرك بتمثال العذراء ولطلب الشفاء للمرضى ممن أعيا الأطباء علاجهم . ثم رسموا هذه المغارة على مثال مغارة « لورد » وبدأوا يقودون أتباعهم نحوها . وقد لامتضى أجيال ، حتى يسمع الناس عن هذه المغارة نبأ عجيماً ، إذ ربما قيل إنها مهبط لأحد القديسين في سالف الأزمان .

وبمثل هذا التشدد والتعقيد يبسط رجال الكهنوت سلطانهم في كل ملة . ونحن لا نرى فقهاء المسلمين وعلماء الدين فيهم من أمثال هذه الأعمال . فمن يدرى من يرقد في أضرحة كثير من أولياء المسلمين في المدن والقرى . فلربما كانت تضم رفات رجال ورعين ؛ لكن ربما ضمت أيضاً رفات قطاع طرق ، أو بعض جثث الحيوانات ؛ ثم يحج الناس إليها ، ويقدمون إليها القرابين ، ويجودون عليها بالندور ويتهلون إلى سكانها أن تكون في عونهم ، كأنما يئسوا من روح الله .

أما التشدد والتعقيد في الأمور التفصيلية التافهة فأكثر من أن يدخل حتى حصر . وكتب الفقه لا ترضع علينا بأمثلة غريبة تخيلها المتشددون ، ووضعوا لها الحلول التي لا تقل عنها غرابة . وليتهم اتفقوا فيما بينهم على حل واحد

لكل مسألة ؛ إذ لو فعلوا لأراحوا أنفسهم وأراحوا الناس معهم .
لكنهم اختلفوا في المذهب الواحد فما بالك بالخلاف الذي يمكن أن يقع
بين المذاهب المختلفة ؟ وليس من غرضنا أن نتعقب الفقهاء في أمثلتهم
العجيبة ، رغبة في التندير بهم أو التشنيع عليهم . فإن هذا الكتاب لا يتسع
لمثل هذا المسلك . أضف إلى ذلك أن السخرية والتهكم في مثل هذه الأحوال
لا يحققان الهدف الذي نرمى إليه ؛ بل ربما انتهيا إلى نتيجة أخرى غير تلك
التي نريد الوصول إليها . وقد كان في وسعنا ، لو شئنا ، أن نذكر أمثلة
لا حصر لها للتدليل على تشدد الفقهاء وتعنتهم ، وأن نختار أكثر الأمثلة
إغراباً في السقم ؛ لكننا آثرنا أن نعرض لبعض الأمثلة اليسيرة ، وفي بعض
المسائل المحدثة ، لعل المشتغلين بالفقه يتجهون من تلقاء أنفسهم وبقلوب
راضية إلى تطهير كتبهم مما يشوهها ؛ وهذا ما ارتضيناه في كتاب آخر لنا
عندما بينا كيف انتهى علماء الكلام إلى الابتعاد عن روح الكتاب العزيز
بأدلتهم الجدلية ، حتى أصبحت العقيدة الواضحة شديدة الغموض في كتبهم : (١)
أما في مجال الفقه أو التشريع فإننا نشير إلى مسألة الطلاق التي عالجها
الفقهاء من أوجه اللفظية أو الشكلية الصرفة ، ونسوا ، في أثناء خلافهم
وسيل حججهم ، أن الطلاق يمس ناحية إنسانية أو اجتماعية هامة ، فعالجوها
كما لو كانت من مسائل المنطق الصوري ، ونعني به منطق أرسطو كما فهمه
المسلمون ؛ ذلك المنطق الذي يبحث في جميع الحالات الممكنة وإن لم تقع
بالفعل ، وهو المنطق الذي نعتقد أنه أفسد على المسلمين علومهم اللغوية

(١) هذا ما بيناه بالتفصيل في مقدمتنا في نقد مدارس علم الكلام التي صدرنا بها كتاب
مناهج الأدلة لابن رشد . ولذلك نحيل عليها في كل ما يتصل بعقم المناقشات الكلامية .

والشرعية ، كما أفسد عليهم ثقافتهم وحضارتهم^(١) - نقول إنهم حاولوا تطبيق قواعد المنطق وقوانين اللغة على العبارات التي تصدر من الرجل في غضبه أو في رضاه ، وغفلوا عن هذا الأمر وهو أن فصح رباط الزوجية ينبغي ألا يكون بمثل هذا اليسر ، وخاصة بعد أن حدد لهم القرآن الكريم ، الذي كان ينبغي أن يظل مرجعهم الأول ، المبادئ العامة التي يجب أن تحوط الحياة الزوجية بسياج قوى ، حتى تكون بمأمن من سفه الزوجين أو تلك الأزمات الطائشة التي تعترض حياة الأسرة ، فتوشك أن تلحق الضرر بمن لا ذنب له ، ونعني بهم الأطفال الذين قل أن نظر إليهم الفقهاء بعين المودة في أثناء جدلهم واختلافهم في الحلول .

ونقول إن هؤلاء المشرعين الذين يؤكدون لنا أنهم يسيرون على هدى القرآن في تشريعاتهم ينسون أن هذا الكتاب لا يريد أن يكون الطلاق سلاحا يسلطه الرجل على عنق المرأة ، وبغير حق في أعظم الأحوال . فهو ينهى الناس عن كثرة الأيمان والأقسام التي يذكر فيها اسم الله أو لا يذكر فيها اسمه . ولذلك قال تعالى في التهديد للحديث عن الطلاق : « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم ، لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم والله غفور حلیم . » وإنما نهى عن كثرة إيقاع الأيمان لأن هؤلاء الذين يكثرون من الأحلاف هم هؤلاء الذين وصفهم الله بالمهانة عندما قال في كتابه :

(١) بينا في كتابنا « المنطق الحديث ومناهج البحث » أن الحركة العلمية الحديثة لم تزدهر إلا بعد القضاء على المنطق الشكلي ، كما كان يفهمه أهل العصور الوسطى من المسلمين والمسيحيين على حد سواء . انظر ص ١٥ إلى ص ٣٥ ، من الطبعة الثانية .

« ولا تطع كل حلاف مهين » . ذلك أن الحلاف لا يكون عادة إلا كاذباً .
وهكذا نرى الفقهاء أن الله لا يرضى أن يتخذ اسمه سبيلاً إلى إلحاق
الضرر بالنساء كأن يقسم الرجل ألا يقرب زوجته أربعة أشهر . فإذا فعل
رغم ما في ذلك من الإجحاف بالزوجة التي أوصى الله بحسن معاملتها أوجب
الله الطلاق بعد مرور هذه المدة التي تقطع صلة التواد والتراحم بين الزوجين .
لكنه أوجبه بالنسبة إلى النساء اللاتي ما زلن يصلحن للزواج بدليل أن الآية
خاصة بذوات الحيض .^(١) لذلك ذهب بعض المجتهدين إلى أنه لا يجوز طلاق
المرأة التي بلغت سن اليأس « فإن اليائسة من شأنها ألا تطلق لأن من أمضى
زمن الزوجية مع امرأة حتى يئست من الحيض كان من مقتضى الطبع والفطرة
ومن أدب الشرع والدين أن يحفظ عهدا ، ويرعى ودّها بإبقائها على عصمة
الزوجية ، وإن كان بعض السفهاء لا يحترمون تلك العشرة الطويلة ،
ولا يراعون ذلك الميثاق الغليظ فيقدمون على طلاق اليائسة ، ثم إن اليائسة ،
إذا طلقت فلا تمكاد تتزوج ، وما خرج عن مقتضى الشرع واستقامة الطبع
فلا يعتد به . »^(٢)

فالشريعة الإسلامية كما يقررها القرآن لا تجعل الطلاق لهواً ولعباً ،
ولا تجعله أداة عمياء في أيدي السفهاء ، أو مجرد كلمة تقال في ساعة غضب
فتقضى على أسرة بأكملها أو تجرد امرأة يائسة من كل مقومات حياتها ؛

(١) للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فإوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا
الطلاق فإن الله سميع عليم والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الآية : سورة البقرة

(٢) هذا هو رأى الإمام محمد عبده — تفسير المنار ج ٢ ص ٣٧٠ .

بل إن الكتاب الكريم ينصح بإرسال أهل الخسیر للسعی بالصلح بين الزوجين اللذين يمكن طلاقهما ، وذلك إذا دبست النفرة . فإن الله تعالى يقول : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدَا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليهما خبيراً » ولم يقل وإن يريدَا طلاقا لأن أبغض الحلال إلى الله هو الطلاق . والشرع لا يبيح الطلاق إلا إذا استنفدت جميع الوسائل الأخرى ؛ لأنه جعل للرجل حق تأديب امرأته في غير عسف بالهجر في المضاجع والضرب الهين ، حتى إذا بدا ألا سبيل إلى تقويمها عن طريق الصلح أو التأديب جعل للزوج أن يسرحها سراحا جميلا . ثم أعطى للزوجين فرصة للتفكير في العودة إلى الصفاء والحياة المشتركة ، فحدد الطلاق بمرتين ، يحق للزوج فيها أن يراجع زوجته . فإذا تبين بعد ذلك كله أن مثل هذه الحياة لا يمكن أن تطاق أباح الطلاق مرة ثالثة وأخيرة ، لا تعود المرأة بعدها إلى زوجها إلا إذا تزوجت رجلا آخر ، حتى يعلموا أن الطلاق ليس لعباً ولا لهواً .

فالنصوص القرآنية واضحة في تحديد الطلاق ، وهي تتجه إلى كل ذى عقل ، أى إلى هؤلاء الذين يحق تكليفهم بدين من الأديان ، وهي - كما نرى - لا تتسع لما درج عليه المسلمون من أن يأتي الرجل منهم فيوقع الطلاق على امرأته طلقتين أو ثلاثا - كما يبرس له الفقهاء - وربما دون مبرر أو موجب ، أو الأمر لا يتصل بالحياة الزوجية من قريب أو بعيد . فيقال له بعد ذلك إن امرأته طالق ثنتين أو ثلاثة ، مع أن العقل والطبع لا يبرران فصح رباط الأسرة بمثل هذا الجور أو الحق .

وهذا هو ما كان يسير عليه المسلمون في عهد الرسول فلقد روى النسائي

قال : « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقام غضبان ، ثم قال : « أُلْعَبَ بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ » أى أن الرغبة في التلاعب في الطلاق وفي إلحاق الضرر بالمرأة أمر قديم .^(١)

ومع وضوح نصوص القرآن فإن الفقهاء نسوا ذلك الوضوح ، كما نسوا غضبة الرسول من هؤلاء الذين يتلاعبون بالقرآن . فأخذوا يشرعون لهؤلاء الذين وصفهم محمد عبده قبلنا بأنهم هم السفهاء من الناس : وجعلوا يغربون في أحكام الطلاق إغراباً لا حد له . ذلك أنهم أبوا إلا أن يفرعوا في البحث ، وإلا أن يفرطوا في الجدل ، حتى لا يكونوا أقل نصيباً في العلم من زملائهم من أهل الجدل في العقائد ؛ وهذا هو منشأ تلك المسائل العديدة التي حجبت المبادئ التشريعية الجليلة التي حددها القرآن وأكدها الرسول ، تلك المبادئ التي كان ينبغي للمسلمين أن يلتزموها للفصل في مشا كل الطلاق . لكن هذه المبادئ احتجبت خلف ستار من اللجج والجدل الذي فتح الطريق واسعة أمام صيغ الطلاق المتخيلة وغير المتخيلة ، والتي جعلت الفراق بين الزوجين أمراً يترتب على سفه الزوج أو حمقه أو تلاعبه بالألفاظ .

فإذا نحن انتقلنا من تلك المبادئ التشريعية السامية إلى التطبيق لدى الفقهاء وجدنا ، والحق يقال ، هبوطاً فريداً في التفكير على نحو يفجأ النظر . مثال ذلك إذا قال رجل إنه إن شرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ،

(١) كان طلاق الثلاث يقع طلقة واحدة في عهد الرسول وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر . فلما رأى هذا الأخير أن القوم يشددون على أنفسهم شدد عليهم إذ قال : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيتم عليهم ! فأمضاه عليهم .

فما الحكم ؟ إن الأمر يتطلب تفصيلا : أحتوى الكوز على ماء حقيقة أم لا يحتوى ؟ أما فى الحالة الأولى فقد اختلف الفقهاء ، فقال بعضهم لو أريق الماء قبل مجئ الليل لم يحنث الرجل فى يمينه وبقيت امرأته حلالا له ؛ وقال بعضهم إنه يحنث على كل حال ، أى أن امرأته تصبح محرمة عليه . أما فى الحالة الثانية فقد اتفقوا على أنه لا يحنث . ونعتقد أنه ما كان للفقهاء أن يشغلوا أنفسهم بمثل هذا الرجل ؛ بل كان ينبغى لهم أن يقولوا بضرورة تعزيره أى عقابه ؛ لأنه يربط بين مصير أسرته وبين شرب الماء أو عدم شربه ، دون ما يوجب الربط بين هذين الأمرين .

ومثال آخر لهذا السفه الذى قد يقع فيه بعض الأزواج ، والذى يثير جدل الفقهاء ، وهو أن الرجل لو قال لزوجته : إن كنت تحبين أن يعذبك الله فى نار جهنم فأنت طالق أو قال لها إن كنت تحبيننى فأنت طالق ، فقالت أحب أن أعذب فى النار أو أحبك ، فإنها تطلق . ولا ندرى ما الذى يدفع الرجل سليم العقل إلى استخدام هذه الصيغة حتى يطلق زوجته ! أو لم يكن له أن يبحث أولا أهناك ما يوجب الطلاق حقيقة ؟ وهل هناك من وسيلة للصالح إن وجدت بعض أسباب قد تدعو إلى الطلاق ؟ أم الأولى به ، وقد يش من إصلاح أمره معها ، أن يسرحها سراحا جميلا دون أن يعرض عليها عذاب النار حتى تتخلص منه ، أو يجازيها على حبها له بطلاقها ؟ ونقول مرة أخرى إنه ما كان للفقهاء أن يشغلوا أنفسهم بمثل هذا الزوج الذى ينبغى توبيخه ولومه ، بدلا من التشريع له .

ولا ندرى لماذا أجهد الفقهاء أنفسهم لمثل هذا الرجل الذى كان يستطيع تجنب النسل عن طريق العزل ، لكنه لم يرتض ذلك لنفسه ؛ وإنما رضى

أن يقول لامرأته إذا ولدت غلاماً فأنت طالقة طلاقاً واحدة ،
أما إذا ولدت جارية فأنت طالق طلقتين . ثم أراد الله لهذه البائسة
أن تلد غلاماً وجارية ، ثم لم يعلم الزوج - وكان في وسعه أن يعلم - أيهما
خرج إلى الحياة أولاً ؟ لكن الفقهاء رأوا أن يشرعوا له ؛ وأن يختلفوا
في التشريع له . (١)

كذلك اختلف المشرعون فيما بينهم في أمر هذا الرجل الذي قال
لزوجه : إن دخلت هذه الدار فأنت طالق ثلاثاً ، فلم تدخل ، ثم طلقها
طلقتين ، ثم تزوجت زوجاً آخر ، ودخل بها ، ثم عادت إلى الأول ،
فدخلت الدار فما الحكم ؟ قال بعضهم ، إنها تصبح مطلقة ثلاثاً ، وقال
بعضهم : بل تطلق طلاقاً واحدة ، وقال بعضهم : لا تطلق لا طلاقاً واحدة
ولا ثلاثاً ؛ لأن الزواج الثاني أبطل يمين الطلاق الذي وقع من الزوج الأول . (٢)
ومن الأكد أن هؤلاء المختلفين قد اتفقوا جميعاً في شيء واحد ، وهو أنهم
أغفلوا آية الصلح بين الزوجين ، وآية التسريح بالإحسان .

ومن هذا القبيل أنهم اختلفوا في أمر هذا الرجل الذي جال بخاطره ،
وربما لغير سبب ، أن يقول لامرأته : طلق نفسك ثلاثاً إن شئت فطلقت
واحدة ، فقال بعضهم لا يقع الطلاق ، وقال بعضهم : بل تقع طلاقاً واحدة .
وعندئذ فليس لهذا العايب بأبغض الحلال إلى الله إلا أن يبقى في الحيرة لأن
المشرعين لم يحزموا له بما إذا كانت زوجته حلالاً له أو حراماً عليه .

أما إذا كان من أهل المنطق أو من غير أهله ، وقال لزوجه : أنت طالق

(١) كتاب الهداية شرح بداية المبتدىء ج ١ صفحة ٢٠٠ .

(٢) نفس المصدر ج ١ ص ٢٠١ .

ما لم أطلقك، أنت طالق ، فعندئذ يفتيه الفقهاء أن امرأته أصبحت مطلقة ؛ لأنه وجد زمان لم يطلقها فيه ، وإن قلَّ ، وهو زمان قوله «أنت طالق» قبل أن يفرغ منها . (١)

وإذا طاب له أن يقول لزوجته أنا منك طالق فليهدأ نفساً ، ولو كان نواياً للطلاق حقيقة ؛ ذلك لأن المرأة لا تملك الطلاق . لكن إذا قال لها أنا منك بائن ، أو أنا عليك حرام ، فهي طالق ؛ لأن البينونة - ومعناها قطع الصلة بين الزوجين - أمر مشترك بينهما .

وأخيراً - وليس آخراً - في احتمالات الطلاق (٢) : لو طلق الرجل من زوجته جزءاً شائعاً مثل أن يقول لها أنت طالق نصفك أو ثلثك فهي طالق ؛ لأن الجزء الشائع - كما يقولون - محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره . أما إذا قال لها يدك طالق أو رجلك طالق فقال بعضهم يقع الطلاق وقال آخر لا يقع !!

وليس باب الطلاق وحده هو الذي يحفل بمثل هذه الاحتمالات ؛ بل نجد في باب الأيمان شيئاً لا بأس به . مثال ذلك أن الرجل لو حلف

(١) نفس المصدر ج ١ ص ١٨٦ .

(٢) أمثلة أخرى: لو قال لها طلقي نفسك فقالت أبنت نفسي طلقت ، وإن قالت قد اخترت

نفسى لم تطلق ، ولا دخل للنية هنا مطلقاً . نفس المصدر ج ١ ص ١٩٦ .

وإذا قال لأجنبية إن دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوجها ، فدخلت الدار لم يقع عليها الطلاق نفس المصدر ج ١ ص ١٩٩ .

أما إذا قال لامرأة : يوم أتزوجك فأنت طالق ، فتزوجها ليلاً وقع عليها الطلاق ج ١ ص ١٨٦ . ولو قال لها طلقي نفسك من ثلاث ما شئت فلها أن تطلق نفسها واحدة أو ثنتين ولا تطلق ثلاثاً ، وقال آخرون بل تطلق ثلاثاً إن شاءت . ص ١٩٨ الخ . وهناك أمثلة أخرى لم نر أن نستشهد بها نظراً لحجافاتها للذوق العام .

ألا يأكل لحماً فأكل لحم السمك فإنه لا يحنث في يمينه ، أما إذا أكل لحم خنزير أو لحم إنسان فإنه يحنث؛ لأنه لحم حقيقي إلا أنه حرام . لكن إذا أكل كبداً أو كرشاً ففيل يحنث في يمينه وقيل لا يحنث . وإذا حلف ألا يأكل أو لا يشتري شحماً فإنه لا يحنث إلا في شحم البطن عند بعضهم ، وقال بعضهم إنه يحنث لو أكل شحم الظهر أيضاً . (١)

أما إذا أقسم ألا يأكل فاكهة ، ثم أكل عنباً أو رماناً أو رطباً أو قثاء أو خياراً لم يحنث ، وإن أكل تفاحاً أو بطيخاً أو مشمشاً حنث عند بعض الفقهاء ، ولم يحنث عند آخرين (٢) . وإذا حلف ليصعدن إلى السماء أو ليقبلن هذا الحجر ذهباً ، فإنه ملزم بيمينه ، ويحنث فيها عقب التلفظ بها . لكن قال بعضهم لا يقع يمينه لأن ذلك أمر مستحيل عادة ، فأشبهه المستحيل حقيقة ، وقال الأولون إنه يحنث في يمينه لأن الصعود إلى السماء ممكن حقيقة : ألا ترى أن الملائكة يصعدون إلى السماء ، وكذا تحوّل الحجر ذهباً بتحويل الله تعالى له . وإذا كان متصوراً ينعقد اليمين موجباً لحلفه ، ثم يحنث بحكم العجز عادة . (٣)

واختلف الفقهاء أيضاً في أمر ذلك الرجل الذي نذر أن ينحرا بنه في مقام إبراهيم ، فقال أحدهم : ينحر جزوراً ، وقال آخر : ينحر شاة ، وقال ثالث : ينحر مائة من الأبل ، وقال رابع : يهدي ديته ، وقال خامس : بل يحج به ، وقال سادس وسابع : لا شيء عليه لأنه نذر معصية ولا نذر في معصية . (٤)

(١) كتاب الهداية ج ٢ ص ٦٨ . (٢) نفس المصدر ج ٢ ص ٦٩ .

(٣) نفس المصدر ج ٢ ص ٧١ .

(٤) كتاب بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٣٤١ .

ونقول نحن إنه ما كان للفقهاء أن يشغلوا أنفسهم بكل خلاف مبین يجعل الله عرضة لأيمانه . وكان الأجدر بهم أن يقرروا عقوبة التوبيخ أو التعزير لمثل هؤلاء الذين يعقدون أيمانهم في معصية أو في أمر مستحيل أو في أمور تافهة تتصل بالطعام والشراب !

ومن أمثلة الغلو أو التشدد الذي لا موجب له حقيقة مسألة استخدام السواك . فإنه ورد عن الرسول عليه السلام أنه قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك . ولو صح هذا الحديث لما دلّ على أكثر من إباحة استخدامه أو نديه . ومع ذلك وجد فيه الفقهاء مجالا للاجتهاد ، بدلا من الاجتهاد في أمر له خطره في حياة المسلمين السياسية والاجتماعية ، فقال بعضهم إنه سنة ، وقال بعضهم يجب أن يكون السواك من عود الأراك ، وعمم بعضهم فقال يجوز استخدام الإصبع أو غيره بشرط ألا يؤدي ذلك إلى إدماء اللثة . وتشدد آخرون فقالوا يجب ألا يكون السواك أقصر من شبر ، وإلا كان مخالفاً للسنة . وقال قوم إن السنة تقضى بالأزيد فتحة السواك عن نصف الإبهام ، ولا يتجاوز سمكه عن غلظ إصبع . ثم افترق آخرون في تحديد طريقة استخدامه ، فقالوا : إنه من السنة أن يبدأ المرء بإدخال السواك مبتلا في الشدق الأيمن ثم يمر به على أسنانه ثلاث مرات ، ثم يبصق أو يتمضمض ، ثم يمر به ثلاث مرات أخرى ، ويبصق أو يتمضمض من جديد ، وهكذا تتوالى المرات والبصق والمضمض . وهنا تسأل أحد هؤلاء المجتهدين فقال : أتكفي هذه المضمضة عن سنة المضمضة في اوضوء أم لا تكفي ؟ فمن قال إنها لا تكفي استطاع أن يحتج بأن مضمضة الوضوء

تقتضى إمرار الماء بالخلق للفرغرة ، ولا يتحقق ذلك الأمر باستخدام السواك . ثم اختلفوا بعد ذلك فقالوا : كم مرة يستخدم السواك في اليوم ؟ وهل يجب استخدامه عند كل وضوء أو عند تلاوة القرآن ؟ وبلغ من تشدد هؤلاء المشركين أنهم جعلوا استخدام السواك نوعاً من التبرك والتقرب إلى الله . ثم إن بعض المشعوذين وجدوا فيه كثيراً من المزايا السحرية : منها إنه إذا وضع قائماً ركبته الشيطان . وقال آخرون إنه إذا ألقى أورثاً مستخدمه الجذام ! وبفضل هذا التتبع والتعنت خفي على الناس حكم استخدام السواك . وبعد أن كان أمراً مستحباً كاد يصبح أساساً من أسس الشريعة ، أو حيلة من حيل السحر والشعوذة .

وأقل من هذا التشدد والتعنت ما وقع فيه بنو إسرائيل الذين شقوا على أنفسهم فشق الله عليهم ؛ كما جاء في قوله تعالى : « وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتعزنا هزوا قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين . قالوا أدع لنا ربك يبين لنا ما هي قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون . قالوا أدع لنا ربك يبين لنا ما لونها قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين . قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي إن البقر تشابه علينا وإنا إن شاء الله لمهتدون . قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول تشير الأرض ولا تسقى الحرث مسلمة لا شية فيها قالوا الآن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون . » (١) فكان يكفيهم أن يذبحوا أية بقرة إلا أنهم أبوا إلا التتبع

(١) سورة البقرة من آية ٦٧ إلى آية ٧١ .

واللجج في السؤال . فلما شدّدوا شدّد الله عليهم . (١)

لكن لنعد إلى فقهاءنا وإلى كتبهم لنقول : إنّ من يبحث عن مثل أحكامهم الغريبة هذه سوف يجد منها ما يثير عجبه . لكن ليس في غرضنا - كما قلنا - أن نفسح لها في كتابنا أكثر من هذا المقدار الذي لم نحاول اختياره من أشد الأحكام غرابة . ومع هذا فإن تلك الكتب ما زالت موضع تبجيل وتقديس لدى المتأخرين ، يرجعون إليها كلما حزبهم الأمر ، أو كلما طُلب إليهم أن يقرروا حكم الشريعة في كل ما يجد من الحوادث والأعمال . وقلما يجدون فيها شيئاً يتصل بما يراد معرفة حكم الشرع فيه ، فيتمحلون وجوه الشبه بين القديم والجديد ، ويقيسون أمراً على آخر ، ولا يفكرون مطلقاً في أن يضعوا حكماً جديداً يعتمد على البحث والنظر العقلي ، ويتفق مع الحقائق العلمية التي تم الكشف عنها منذ ألّفت هذه الكتب التي تحجب ، أو تكاد تحجب ، عنهم كتاب الله وسنة رسوله .

فإذا قيل لهم إن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية قد أدى إلى ظهور حالات جديدة لم يرد بشأنها نص في كتب الفقهاء ، وإنه لا بد من تقرير أحكام خاصة بها تلائم العصر وتوافق العقل أبواً إلا أن يقفوا موقف الجمود ، ومنعوا الاجتهاد في تقرير أحكام شرعية لهذه الحالات الجديدة . ولو أجاز بعض المجتهدين في عصرنا مشروعية التأمين على الحياة أو على البضائع أو على الدور ضد الحريق ، أو أفق بجواز استثمار الأموال الراكدة عن طريق المصارف أو أحل قبول ربح ضئيل للأموال المودعة في صناديق

(٢) راجع تفسير الإمام محمد عبده لهذه الآيات . تفسير المنار ج ١ ص ٢٥٠ .

التوفير ، أو أباح لبس القبعة في أثناء الصيف هاج المقلدون الجامدون فرموه بالكفر . ولم لا يفعلون ؟ ألا يرون أن باب الاجتهاد قد سدّ ، وأن أبواب فضل الله قد أغلقت في وجوههم ؟ لكنهم ينفرون من الاجتهاد سترأ لعجزهم واحتماه وراء المتقدمين الذين لو وجدوا في مثل ظروفهم لاجتهدوا ولا جازوا كثيراً مما يحرمه القوم لجهلهم وتشدهم في الدين والشعور بالخرج في غير ما يوجب الشعور به .

ولقد ضاق الأفغانى صدرأ بهؤلاء الذين يخفون جهلهم وقصورهم تحت ستار التمسك بما قال السابقون من الأئمة ، وهربا من تقرير الأحكام الشرعية طبقاً لما تقتضيه حاجات الزمان وظروفه ، فقال أيجهل هؤلاء الادعاء أن السابقين الأولين قد اجتهدوا في حدود ما كانت تملية عليهم بيئتهم الاجتماعية والتاريخية ، ولم يقفوا هم أنفسهم عند أقوال من تقدمهم^(١) . ولم يتوقعوا أن من سيأتي بعدهم لن يسلك مسلكهم من الاعتماد على النظر والبحث مع اطلاق الحرية للعقل . ولو استطاعوا أن يجتهدوا لكل ماسيجد في العصور التي تليهم لفعلا . فما الذي يحول إذن دون المتأخرين أن يجتهدوا بدورهم ، وأن يتشبهوا بهؤلاء الذين يحتجون بأقوالهم ؟ ولماذا يؤثرون الجود والتقليد ثم يزعمون أنهم قوامون على الناس في أمور دينهم وديناهم ؟ لقد ترك الأولون الآخرين شيئاً كثيراً . وليست الأحكام التفصيلية التي اهتموا إليها إلا شيئاً يسيراً ، لأنها كانت رهنا بزمانهم . والأحكام تتبدل وتتطور بتبدل الأزمان والعصور . ومن ثم فلا سبيل إلى الإصلاح

(١) انظر أيضاً ص ١٢٢ .

إلا إذا فتح باب الاجتهاد ، وإلا إذا دالت دولة المقلدين العاجزين ، التي رأى محمد عبده قبلنا ، أنها بسطت سلطانها على العالم الإسلامي منذ نحو ألف سنة ، بحيث لا يمكن القول بأنها دولة عارضة توشك أن تزول . فمنذ ذلك الحين يعلم المتأخرون مسائل الخلاف حق المعرفة ولكنهم لا يريدون أن يقطعوا برأى فيها ما دامت الكتب التي في أيديهم لم تشر إلى الرأى الذى يجوز بخاطرهم . فهم يتحرجون كل الحرج من أن يقولوا شيئاً لم يسبقهم إليه أحد . وفى غمرة هذا الخلاف تضل العامة ولا تهتدى إلى الحق فى أمور دينها ودنياها . وقد أشار أبو العلاء إلى هذا البلاء الذى وقع فيه المسلمون بسبب جمود الفقهاء واختلافهم ، فقال يتحدث عن أتباع الشافعى وأبى حنيفة وغيرهما :

أجاز الشافعى فعال شيء	وقال أبو حنيفة لا يجوز
فضل الشيب والشبان منّا	وما اهتدت الفتاة ولا العجوز
لقد نزل الفقيه بدار قوم	فكان لأمره فيهم نجوز ^(١)
ولم آمن على الفقهاء حبساً	إذا ما قيل للأمناء جوزوا

وحرص هؤلاء على إبقاء الخلاف بينهم ، وعلى احتكار العلم يريدون به عرضاً من الحياة الدنيا ، كما وصفهم ابن رشد فى عصره ، فقال : « ومعظم الفقهاء هكذا نجدهم » . ذلك أن الفقهاء يجدون فى هذا الخلاف والصراع سبيلاً إلى استمرارهم فى البقاء ، وإلى كسب العيش ، وكل ما يشغلهم هو أن يفرضوا أنفسهم على الناس ، وأن يظل التحالف بينهم وبين الحاكم الزمنى . لذلك قلما تجد الفقهاء يشغلون أنفسهم بالبحث عن أسباب تدهور المسلمين

(١) قضاء حاجة له .

وانحطاطهم ، أو يجهدون الفكر في تلمس الوسائل للنهوض بالأمّة وإعلاء شأنها ؛ بل يعتقدون ، في أشد العصور ظلاماً ، أن الأمّة بخير ، وأن كل ما يحل بها من البلاء أقل مما يمكن أن يحل بها لو أرادت إصلاح أمرها عن طريق غير طريقهم ، مع أن الإصلاح لا يعنيه في قليل أو كثير ؛ إذ يرون أن الأمور تسير دائماً على النحو الذي ينبغي أن تسير عليه ما دام الناس يتقبلون صابرين كلا من الاستبداد السياسي والروحي . فهم متفائلون دائماً . مهما اشتدت الخطوب ، ويرون أنه ليس في الإمكان أن يكون أبدع مما كان . فهم محافظون بحكم وضعهم في الهيئة الاجتماعية ؛ بل بحسب طبيعة مهنتهم . وأهم سمات المحافظة الجمود ، أي محاربة التجديد والإصلاح . فإذا أنت رأيت في عصر ما أن التحالف بين أهل التقليد من رجال الدين وبين حكومة إسلامية بدأت تنفك أو اصره وتنحل روابطه فلك أن تطمئن إلى أن الإصلاح يسير بخطا حثيثة ، وأنه يسير في الاتجاه الصحيح .
